

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، من المقرر أن تبدأ اللجنة نظرها في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى بعد ظهر هذا اليوم. ومع ذلك، لا يزال لدينا ١٦ متكلما في قائمة المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية، وسوف نستمع إليهم أولا قبل الانتقال إلى البند التالي.

وأود تذكير جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة بالتقيد بالحدود الزمنية، وهي خمس دقائق للبيانات الوطنية وسبع دقائق للبيانات باسم المجموعات. وسوف أذكر الوفود عندما ينتهي الوقت المحدد.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول التالية: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، هنغاريا، هولندا، اليابان.

إننا جميعا متحدون في هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هناك طريقا عمليا وفعالا أمانا، يمكن أن يقودنا إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة - الصفر الشامل. وخلال العمليات الأخيرة المتعددة الأطراف لزع السلاح، حددنا من خلال المداخلات وورقات العمل العناصر الواردة في هذا النهج التدريجي. كما شددنا على أهمية معالجة الاعتبارات السياسية والأمنية والإنسانية. ويبدأ هذا النهج بتقييم صعب لواقع الحالة الدولية الراهنة. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي بدون أخذ الاعتبارات الأمنية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632883 (A)



حين أن النهج التدريجي سيستغرق وقتاً وجهداً، فهو السبيل لبناء الثقة التي تحتاج إليها الدول لكي لا تعتبر بعد ذلك أن الأسلحة النووية ضرورية لأمنها ويتسنى لها المضي نحو إزالة الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منها التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مملكة هولندا وبلدي، النرويج. إذ تدرك هولندا والنرويج إدراكاً تاماً الآثار المروعة لاستخدام الأسلحة النووية، فإنهما تودان إعادة التأكيد على جهودهما المشتركة والمستمرة الرامية إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي هي السبيل الوحيد الذي يمكننا من تجنب مخاطر استخدامها مرة أخرى. لا ينبغي أن يعاني أحد مرة أخرى أبداً من العواقب الإنسانية المترتبة على استخدامها.

وعلى مدى عقود، قدمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إسهاماً هائلاً في الأمن العالمي بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لترزع السلاح وعدم الانتشار، ونحن نعمل بنشاط لتحقيق تنفيذها الكامل، مستنديين في جهودنا على التسلسل والترتيب المنصوص عليهما في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتماد منظور طويل الأجل بشأن العمل صوب وضع إطار ملزم قانوناً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونود أن نؤكد أننا جميعاً على التزام بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف بحسن نية - بل علينا التزام بتحقيقه، في سياق التزاماتنا الجماعية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ونود أن نشدد على أن عالماً خالياً من الأسلحة النووية سيتطلب اعتماد صك ملزم قانوناً. وينبغي أن يستند صك من هذا القبيل إلى إزالة الأسلحة النووية بشكل متوازن ومتبادل ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منه، ويجب أن تؤيده الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء إذا أردنا كفالة أن نتمكن من تحقيق عالم

الإقليمية والعالمية بعين الاعتبار. وينبغي أن نعترف بتلك الحقائق، وينبغي ألا تستخدم كذريعة للتقاعس عن العمل.

وتتمثل الفرضية الأساسية للنهج التدريجي في أنه إذا أردنا أن نرى إحراز تقدم حقيقي، علينا جميعاً، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، اتخاذ إجراءات معاً. ويجب أن نكون منفتحين وشاملين في النهوض بترزع السلاح النووي. إننا لا نزعم أن نهجنا سيكون سريعاً أو سهلاً، لكننا نعتقد أنه سيمضي بنا قدماً بشكل جوهري، نظراً لعدم وجود حل سريع. ونحن نعلم بالفعل العديد من الخطوات التي نحن بحاجة إلى اتخاذها؛ وتمت الإشارة إليها مرات عدة. وحتى هذا اليوم، تظل خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، معياراً ذهبياً لمشروع حقيقي عالمي ومستدام. وبدلاً من الإبقاء على الوضع الراهن، هدفنا هو اتخاذ إجراءات عملية وفعالة لتعزيز نزع السلاح الآن. وفي هذا الصدد، هناك العديد من المقترحات المعروضة حالياً على اللجنة الأولى.

فقد دعت العديد من الدول إلى مبادرة جديدة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من خلال التفاوض بشأن حظر الأسلحة النووية.

وبينما نحترم رغبة تلك الدول في التغيير، فإننا نفهم أن هذه المفاوضات سوف تشرك فقط الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الملتزمة بالفعل بعدم تطوير أسلحة نووية بالفعل. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي ستعكس على الأرجح الالتزامات القائمة، مما سيتسبب في الالتباس والغموض دون أي آلية لضمان أنه يجري الوفاء بالالتزامات.

ونود أن يركز المجتمع الدولي على العمل الدؤوب الذي لا غنى عنه الذي لا يزال أمامنا بشأن قضايا رئيسية، بما فيها تلك الواردة في خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي

خلال السنوات العديدة الماضية، تسبب تدهور البيئة الأمنية العالمية والإقليمية في تغيير مشهد نزع السلاح النووي. وللأسف، فإن النهج المختلفة لنزع السلاح النووي أدت إلى انقسامات في أوساط نزع السلاح. وأمام غموض الأوضاع الأمنية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متحدا في صون وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الهيكل الشامل الرامي إلى ضمان الأمن الدولي عن طريق منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي. نحن لم نبرح نؤكد على أهمية الامتثال لأحكام المعاهدة وكفالة عالميتها. وفي هذا الصدد، قدمت اليابان مشروع قرار معنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (A/C.1/70/L.26) إلى اللجنة الأولى. يمثل مشروع القرار القاسم المشترك الواقعي بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ويحدونا أمل كبير في أن يحظى بتأييد إجماعي.

في هذه المرحلة، أود أن أشدد على النقاط التالية، استنادا إلى منظورنا الوطني. أولا، تشجع اليابان الدول الخمس الحائزة للأسلحة نووية على الاضطلاع بدور قيادي في نزع السلاح النووي، رغم صعوبة البيئة الأمنية العالمية والإقليمية. وندعو روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى استئناف مفاوضات نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. كما تحث اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ أكبر قدر ممكن من التدابير الملموسة لنزع السلاح، بما في ذلك حتى الخطوات الصغيرة التي يمكن أن تتخذها طواعية. وينبغي لها، من بين أمور أخرى، أن تؤكد على أهمية استمرار آليات الإبلاغ لغرض الشفافية. ونحن نتطلع إلى رؤية التقارير الواردة من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية المقدمة إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في الربيع القادم، مما يتيح للدول الأعضاء فرصة مناقشتها.

خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. هناك خلافات بشأن التوقيت المطلوب والتسلسل والطرائق من أجل التوصل إلى إطار ملزم قانونا من شأنه استيفاء تلك الشروط، ولكن على الرغم من تلك الاختلافات في الرأي، يجب علينا أن نواصل العمل في سياق المادة السادسة لإحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي وهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن من بدء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية على نحو فعال وموثوق.

وفي هذا الصدد، وضعت هولندا والنرويج، بالاشتراك مع شيلي وفنلندا والمكسيك وسويسرا والمملكة المتحدة مشروع قرار بشأن التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي والذي نأمل أن يحظى بدعم كل البلدان. يتجاوز مشروع القرار مسألة التسلسل. وبغية بلوغ هدفنا الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، سيلزمنا في مرحلة ما أدوات للتحقق المتعدد الأطراف. فلنبدا هذا العمل الآن.

ومن المهم للغاية كفالة ألا ندع أنفسنا منقسمين إلى درجة يتوقف عندها إحراز تقدم. إن آراءنا تتلاقى بشأن مسائل عديدة وتشاطر هدفا مشتركا، وهذه هي القضايا التي ينبغي أن نركز عليها. وستواصل هولندا والنرويج القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.26.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأتلو نسخة مختصرة من بياني، الذي سيكون نصه الكامل متاحا على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

في البداية، يود وفدي أن يقدم بخالص التعازي والمواساة إلى الأسرة المالكة، وشعب وحكومة تايلند في الرحيل المفجع لجلالة الملك بوميبول أدولياديج.

يتضمن جزاءات إضافية. ونخشى احتمال أن تؤدي مسائل نووية إقليمية من هذا القبيل إلى تقويض النهوض بترع السلاح النووي العالمي على نحو خطير.

أخيراً، تعتقد اليابان أنه بينما يجري تعزيز نزع السلاح النووي ينبغي الأخذ في الاعتبار على نحو متوازن بكل من اعتراف واضح بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية وتقييم موضوعي لخطورة البيئة الأمنية. ونعتقد أن المسألة الإنسانية يمكن أن تقوم بدور حلقة وصل بين النهج المختلفة لترع السلاح وعدم الانتشار النووي ويمكن أن توحد مجتمع نزع السلاح الدولي برمته.

وفي نفس الوقت، في ظل البيئة الأمنية المتزايدة الخطورة، بما في ذلك في شمال شرق آسيا، فإننا يجب أن نعالج هذه الشواغل الأمنية فيما نقوم بتعزيز جهود نزع السلاح النووي.

السيدة أورويلا أريناليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/71/PV.10) بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وركيزة أساسية لجهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ولكي تكون المعاهدة فعالة، من المهم إيلاء اهتمام متساو لركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، لأنها مترابطة ترابطاً وثيقاً ويعزز بعضها بعضاً. وبصفتنا دولة طرفاً في المعاهدة، فإننا ملتزمون بتحقيق عالميتها والامتنال التام لجميع أحكامها. ونأسف لفشل أحدث مؤتمر استعراضي للأطراف في المعاهدة، ولكن علينا أن نتذكر أن هدف معاهدة عدم الانتشار هو الإزالة التامة للأسلحة النووية، وليس الإبقاء على توافق الآراء والوضع الراهن لأجل غير مسمى. ومن الواضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة

ثانياً، تعتقد اليابان أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من التدابير العملية والفعالة لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين التي يمكن الاضطلاع بها من خلال التعاون البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن مؤتمر نزع السلاح مافتئ يعتبر المكان الأنسب للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في ضوء حقيقة أنه يشرك جميع أصحاب المصلحة. غير أنه، وإذ يبدو أن قليلاً من الآفاق يبرز في مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن، فإننا نعتقد أنه ينبغي لنا الشروع في النظر بجدية في سبل أخرى يمكن أن تيسر بدء المفاوضات. وفي الوقت نفسه، فإننا نحث بقوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للرؤوس الحربية النووية على أن تعلن أو تواصل وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

ثالثاً، يبدو أن عملية إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة يوم السبت قد فشلت، لكن هذا البلد أطلق أكثر من ٢٠ قذيفة تسيارية هذا العام وحده، بما في ذلك القذائف التي تطلق من البحر. إن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بأنها فجرت بنجاح رأساً حربياً نووياً، إضافة إلى تجارب إطلاق القذائف، أضافت بعداً جديداً غير مسبوق للتهديد الذي تشكله. وتدين اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات، وتحثها على الامتنال فوراً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الالتزامات. وفي الوقت نفسه، على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام بتنفيذ مجموعة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، وينبغي لها أيضاً إبداء موقف ثابت في تناول البعد الجديد لهذا التهديد. وستواصل اليابان التنسيق الوثيق مع البلدان المعنية بشأن صياغة قرار جديد لمجلس الأمن

ونود أن ننوه بالجهود الممتازة التي بذلها السفير تاني تونغباكدي، ممثل تايلند، بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع مؤخرا في جنيف للسعي لإيجاد حلول حقيقية للمأزق الذي نجد فيه أنفسنا. ونرحب بالتقرير الختامي للفريق العامل (انظر A/71/371) وتوصياته، والتي توضح أن البلدان التي تريد فرض حظر تشكل أغلبية متعالية الأصوات وأقل استعدادا بصورة متزايدة للاكتفاء بإعادة التأكيد على نفس الالتزامات على أمل أن تتمكن من إحراز تقدم في هذه المرة. ونكرر تأييدنا لمشروع القرار ذي الصلة A/C.1/71/L.26 الذي يهدف إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر جميع الأسلحة النووية، والذي سيكون مفتوحا لجميع الدول وأمام مشاركة المنظمات الدولية والمجتمع المدني. ونحن لا نعتبر أن هذا المسار ينطوي على أي ازدواجية أو أن الهدف منه تقويض نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، كما يقول البعض، ولكننا ننظر إليه بوصفه تدبيرا يكمل ويعزز هذا النظام. وقد جدد ذلك مشاعر التفاؤل والاهتمام لدى العديد من الدول بجهودنا الرامية إلى المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشجعنا هذه الدينامية، التي قد تمكننا من المضي قدما نحو موقف، يُظهر بوضوح أن مجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن أن تكون الجهات الوحيدة لاتخاذ القرار على صعيد توقيت خطوات نزع السلاح النووي. لذا، فإن على اللجنة أن تعتمد مشروع القرار هذا. فلأول مرة منذ سنوات عديدة، بات هدف حظر الأسلحة النووية في متناول أيدينا. وبينما نعلم أن الحظر لن يؤدي على الفور إلى إزالة جميع الأسلحة النووية، فإننا مع ذلك مقتنعون بأنه يشكل عنصرا رئيسيا في عملية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

النووية قد أوفت بالتزاماتها. وكل ما تبقى هو أن تحذو الدول الحائزة للأسلحة النووية حذوها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم كمي حقيقي في تخفيض ترسانات الأسلحة، وإزاء حقيقة أن تحسن نوعية الأسلحة النووية يجعل من الممكن تخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية دون خفض قوتها الإجمالية. ولئن كانت أولويتنا هي تحقيق حظر وإزالة الأسلحة النووية، فإننا يجب أن نركز، إلى أن يحدث ذلك، على التنفيذ الكامل لجميع المبادرات التي يمكن أن تخفف من مخاطرها. ومن ثم، نعتقد أن من المهم للغاية الحفاظ على الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية لحين دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نحث جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن ليتسنى دخولها حيز النفاذ.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصرا أساسيا في نزع السلاح النووي. وغواتيمالا فخورة بكونها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم وكانت مثالا يُحتذى ومصدر إلهام للمناطق الأخرى في العالم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويمكن أيضا أن تكون مثالا على إحراز تقدم صوب إبرام صك ملزم قانونا يفرض حظرا كاملا على الأسلحة النووية. فهذه المناطق تدعم نزع السلاح النووي وتعزز نظام عدم الانتشار، ولهذا السبب من المهم جدا أن نتيح لها الحيز الذي تستحقه، بما في ذلك في أعمال هذه اللجنة. ونحن سعداء للغاية بإدراج المبادرة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في مناقشات الأمم المتحدة عبر العديد من القرارات المتخذة خلال الدورة السابقة للجنة. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمرات عديدة كان لها دور أساسي في بدء هذه المناقشة وفي الدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

على ركائزها الثلاثة مجتمعة - والمتمثلة في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي أوقات الأزمات، عندما تتغير الحقائق على الأرض بسرعة وتُخيم غيوم الخوف على التفكير، لن يكون تخفيف التهديد النووي بالمهمة السهلة.

ومن هذا المنطلق، فإن السلطنة تؤمن بأن تعزيز منظومة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمام كل الدول إليها. وتود بلادي أن تذكر على وجه الخصوص، ونظرا للظروف الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، ضرورة انضمام إسرائيل، كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، ولما ينطوي عليه موضوع التخلص من الأسلحة النووية من بعد إنساني، نود أن نعرب هنا عن تأييدنا لنتائج المؤتمرات الثلاثة التي انعقدت حول الآثار الإنسانية لهذه الأسلحة والتي ركزت على الجوانب الإنسانية والأخلاقية لمخاطر هذه الأسلحة.

إن سلطنة عمان لا تستورد أسلحة الدمار الشامل من أي نوع أو تقوم بإنتاجها أو إدارتها أو تخزينها، وبالتالي، فإنها تضي في تنفيذ سياستها بشأن الحفاظ على التنمية في جميع القطاعات والميادين من قبيل تعزيز الوعي بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وفي الختام، يدعو وفد بلادي كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها ذات الصلة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية. ونأمل أن تُسهم مداولات وأعمال هذه اللجنة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم إلى الأمن والسلام والاستقرار.

السيد الأممي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص تعازينا لمملكة تايلند في وفاة عاهلها الراحل.

لقد كان نص البيان الذي أدلينا به خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/71/PV.8) مكرسا بالكامل لزع السلاح النووي، ولذلك لن أكرره. وسننشر النسخة الكاملة على الموقع الشبكي PaperSmart. وأود فحسب التأكيد مجددا على صحة ما ورد فيه وإضافة بضع نقاط موجزة جدا.

أولا، يؤيد المغرب توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك التوصية بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ثانيا، نصر على أن يجري العمل في مؤتمر عام ٢٠١٧ على أساس توافق الآراء. ثالثا، إننا نولي أهمية كبيرة للتحقق من نزع السلاح النووي، وهذا هو سبب انضمامنا إلى دول أخرى، بما في ذلك سويسرا والنرويج، في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي. وتظل جميع الجوانب والعناصر الأخرى في بياننا كما هي، وسيجري نشر البيان.

السيد آل تويه (عمان): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أعرب عن سعادتنا لرؤس جمهورية الجزائر الشقيقة لأعمال هذه اللجنة، كما أود أن أعرب عن التقدير لدور أعضاء المكتب الهام.

ينضم وفد سلطنة عمان إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك إلى البيان الذي ألقاه ممثل تونس نيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71/PV.10).

بشأن الأسلحة النووية، تؤكد بلادي على أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تتم إلا بالاعتماد

السادسة، مع التركيز بصفة خاصة على مسؤولية الدول التي تملك أكبر الترسانات. ويسرنا ملاحظة التنفيذ الفعال لمعاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وندعو إلى مواصلة وتعميق ذلك، تحديدا من خلال إدراج الأسلحة غير الاستراتيجية وغير المنشورة في المفاوضات المقبلة. ولكن تقع على عاتق جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية هائلة فيما يخص هذه المسألة أيضا.

لقد شارك بلدي، على غرار العديد من البلدان الأخرى، في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي عقد في جنيف. وتأسف إسبانيا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في الفريق. ولا تمثل التوصية الواردة في الفقرة ٦٧ من تقرير الفريق (انظر A/71/371) آراء عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي. وتسلط مناقشة الأثر الإنساني للأسلحة النووية الضوء على الحاجة الملحة لدفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام. ومع ذلك، يجب أيضا أن نراعي المسائل الأمنية. ومن ثم، فإننا نعتقد أنه ينبغي معالجة المسألة بصورة واقعية في إطار معاهدة عدم الانتشار، وينبغي أن يجري ذلك بمشاركة الدول النووية. وإذا حاولنا المضي قدما في اتجاه لا يوفر أي ضمانات، فإن ذلك يمكن أن يقوض شرعية المعاهدة على نحو خطير، وهو أمر يقلق وفد بلدي للغاية. وأود أن أذكر هنا بالاقترح الذي قدمه بلدي، إلى جانب ٢٣ دولة أخرى، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. والذي يرد في المرفق الأول لتقرير الفريق، ويحدد مجموعة من التدابير الفعالة الرامية إلى إحراز تقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

تأسف إسبانيا لعدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن بشأن عقد مؤتمر في المستقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إصالتها في الشرق الأوسط. ونؤكد مجددا دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ وغيره من الالتزامات المتفق عليها

السيد هيرايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): ترى إسبانيا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. لقد مر عام على إبرام الاتفاق بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران، واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يؤيد ذلك الاتفاق. وترحب إسبانيا بتنفيذ الاتفاق الذي سيجعل ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي أمرا ممكنا. ونثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية للجهود الهامة للغاية التي بذلتها لإنجاز المهمة المعقدة المتمثلة في التحقق من امتثال إيران لالتزاماتها النووية التي ينص عليها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونود أيضا أن نهنئ إيران على الامتثال لتلك الالتزامات. وتشدد إسبانيا، بوصفها ميسرا للقرار، على أهمية ضمان تنفيذه الكامل من جانب جميع الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أدين بقوة تجرّبي القذائف التسيارية اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير و ٩ أيلول/سبتمبر، واللتين تمثلان انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن. وتشكل هاتان التجربتان، بالإضافة إلى عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة في الأشهر القليلة الماضية، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وللاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وبصفة إسبانيا رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإنها تدعو إلى التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لتلك القرارات ولأحكام معاهدة عدم الانتشار بكاملها، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتشكل معاهدة عدم الانتشار وخطة عملها لعام ٢٠١٠ الإطار الأساسي للنهوض بنزع السلاح النووي، وفقا للمادة

النووي، بما فيها ذلك الذي عقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل. ونؤيد العمل الحاسم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، وسنشارك في مؤتمرها الدولي المقبل بشأن الأمن المادي النووي، الذي سيعقد في فيينا من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، مما سيساعد على تعزيز الهيكل الدولي للأمن النووي. ورحبت إسبانيا أيضا بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ حيز النفاذ في أيار/مايو.

وأخيرا، تشارك إسبانيا بنشاط في المبادرات الرئيسية الأخرى في هذا المجال، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفي مختلف نظم مراقبة الصادرات، التي تحدد المعايير الدولية الرئيسية لتعزيز مكافحة تحويل مسار استخدام المواد النووية والاستخدام المزدوج لها لأغراض غير مشروعة.

السيدة سوريبي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال بلدي ملتزما التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وإحدى الدعائم الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وأساسا لمواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث المتعاضدة بطريقة متوازنة لزيادة تعزيز مصداقيتها وسلامتها.

ومن الأهمية بمكان أن ندعم المعاهدة ونحافظ عليها بوصفها صكا متعدد الأطراف من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي. ولا بد من التنفيذ التام لجميع الالتزامات والتعهدات المعلنة بموجب المعاهدة أو خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة. ونشدد على أهمية تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد الأسلحة النووية، ونزع السلاح وعدم الانتشار، بطريقة شاملة ومتوازنة.

خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ونشجع جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية الحقيقية، سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد هذا المؤتمر، بمشاركة جميع بلدان المنطقة، في أقرب وقت ممكن.

وتود إسبانيا أن تؤكد مجددا دعمها لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن المعاهدات في هذا المجال، ونؤيد التدابير التي يمكن أن تشجع تنشيطه. ونفهم أن صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن تمكن المؤتمر من التطور سياسيا وتقنيا، كما أنها ستشكل الخطوة المنطقية التالية في معالجة العملية التفاوضية. وهناك سوابق قيمة لمساعدتنا في القيام بذلك، لا ينبغي نسيانها، مثل برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وولاية شانون، فضلا عن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. كما قدمت مقترحات مؤخرا خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح لصياغة معاهدة تشمل الإنتاج السابق من المواد الانشطارية، وهي مقترحات نعتبرها جهدا إيجابيا وإبداعيا ومرنا لتعزيز أهداف نزع السلاح.

وتدعو إسبانيا الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وإسبانيا هي أحد مقدمي مشروع القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يعيد تأكيد أهمية المعاهدة في المساعدة على تعزيز حظر التجارب النووية بوصفه معيارا دوليا بحكم الواقع.

إن التهديدات التي تواجه أمن المواد النووية والمشعة ومرافقها سريعة التغيير، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد شاركت إسبانيا بنشاط في مجمل عملية مؤتمرات قمة الأمن

الأهمية في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، والذي شكل التصديق الناجح عليه مصدر إلهام لتعزيز الأهداف الأخرى.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ونجاح المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هما أيضا من الأمور الأساسية بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتمثل عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، التي توجت بمؤتمر القمة الذي عقد في واشنطن هذا العام، تقدما هائلا في الجهود الدولية وإنجازا هاما في تعزيز الأمن النووي. ويسعدنا أننا قد أسهمنا في العملية على مر السنين.

وفي الختام، أود أنؤكد للجنة أن ليتوانيا لن تدخر جهدا في مواصلة مشاركتها النشطة في جهود التعاون الدولي الرامية إلى تعزيز عالم أكثر أمانا لنا جميعا.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تركيا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية قصوى بوصفها الآلية المركزية للنظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال تنفيذها من خلال اتخاذ خطوات عملية وتدرجية هو السبيل العملي الوحيد للمضي قدما، والشروع بذلك من خلال توافق الآراء يتسم بنفس القدر من الأهمية. ونحن لا نؤيد الفكرة القائلة بأن فرض حظر على الأسلحة النووية يتم بدون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة سيؤدي إلى القضاء عليها. ونحث جميع أصحاب المصلحة على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض سلامة المعاهدة أو يوجد بديلا لتنفيذها بالكامل وتحقيق عالميتها.

و نؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا في وقت سابق من بعد ظهر اليوم بالنيابة عن الدول المتماثلة التفكير فيما يتعلق

إن جهودنا الجماعية في مجالات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار مدفوعة بفهم عميق للعواقب الكارثية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي، فيجب أن نحافظ على نهج شامل، ونعزز الشفافية والمعاملة بالمثل، ونتجنب التشرذم، ونشرك جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن نأخذ في الاعتبار الجاد حقائق الحالة الدولية الراهنة. وفي ذلك الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق بعد ظهر هذا اليوم السفير الألماني بالنيابة عن الدول التي تدعم النهج التدرجي.

و لا تزال ليتوانيا ملتزمة بقوة بالسعي إلى إيجاد سبل عملية لإحراز تقدم ملموس في عملية نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، نرى أن الحظر القانوني على مبادرات الأسلحة النووية يؤدي إلى نتائج عكسية فيما يخص جهود نزع السلاح على المستوى الدولي، ويمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والعالمي. والسبيل العملي الوحيد لتحقيق نزع السلاح النووي هو من خلال اتخاذ خطوات عملية مستمرة تراعي الاعتبارات الإنسانية والأمنية على حد سواء. ولدى المجتمع الدولي بالفعل إطار من المعاهدات والمؤسسات والالتزامات المتعاضدة التي يكمل بعضها بعضا والتي تدعم إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وبالإضافة إلى أهداف نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإننا نؤيد أيضا الهدف المتمثل في زيادة التعاون الدولي بشأن الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية، وكلاهما يزداد إلحاحا في مواجهة الخطر الواضح للإرهاب النووي، وندعو إلى نموذج أمني جديد وقوي وواضح في تعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات. ونحن نرحب ببدء نفاذ التعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية رسميا، الذي كان اعتماده خطوة بالغة

ليست بديلا عن بدء نفاذ المعاهدة ذاتها. وتقدر تركيا أيضا علاقاتها مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي على استعداد لزيادة إسهاماتها في الأمانة التقنية المؤقتة للمنظمة، بما في ذلك تمثيلها.

وباعتبارنا مؤيدا نشطا للجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، نود أن نكرر إدانتنا للتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. نتوقع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في هذا القرن، الامتنال التام والفوري لالتزاماتها الدولية.

وإيماننا بأن الدبلوماسية والحوار يمثلان الخيار الوحيد في تسوية الملف النووي الإيراني، فإننا نتوقع أن يتم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا تاما ودون انقطاع وبشفافية كاملة، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يشكل الأمن النووي والإشعاعي أولوية رئيسية بالنسبة لتركيا. ونحن نقدر نظام الضمانات الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه إحدى الأدوات الأساسية في جهود عدم الانتشار العالمي. وتسلم تركيا بضرورة زيادة تعزيز سلطة التحقق التابعة للوكالة وتحقيق عالميتها. ونعتبر أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة يشكلان معيار تحقق لا غنى عنه. ونناشد جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق عليهما ولم تنفذهما أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إن دعم نظام الضمانات وتعزيز دور الوكالة وتمويلها أمران ضروريان أيضا لاستدامة نظام معاهدة عدم الانتشار في الأجل الطويل.

وينبغي تمكين الدول الممثلة امتثالا تاما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات من الوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية دون

بنهجنا العام بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن نؤكد مجددا التزامنا بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومع وضع تلك الأهداف في الاعتبار، فإننا نتطلع إلى الإسهام في نجاح دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، ونأمل أن نرى تقدما في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٧.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما أكد في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك الشهر الماضي، فإننا نرى أن المعاهدة عنصر أساسي في النظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. نرحب بتصديق سوازيلند وميانمار عليها مؤخرا، وندعو مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير. كما كان الاجتماع الوزاري الذي عقد احتفالا بالذكرى السنوية العشرين بفيينا في حزيران /يونيه، ذا عون كبير في زيادة الوعي بضرورة العمل على بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالبيان المشترك للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الذي تعهدت فيه الدول بالسعي من أجل التصديق المبكر على المعاهدة، وأكدت مجددا وقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.

لقد كانت تركيا أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يسلم بأن بدء نفاذ المعاهدة في مرحلة مبكرة يمكن أن يشكل تدبيرا فعالا من تدابير نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجيرات نووية ومواصلة وقفها الاختياري. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا اقتناعنا بأن هذه القيود الطوعية

وينبغي وقف برامج تحديث هذه الأسلحة على الفور. ونحث على التخلي نهائياً عن دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية. إن نجاح إحياء اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، يشكل تأكيداً على أن نزع السلاح النووي هو أولوية قصوى ومحور تركيز الأمم المتحدة.

فهناك من يواصلون محاولة الحفاظ على الوضع الراهن لتبرير وجود الأسلحة النووية ويحاولون تأجيل حظرها وإزالتها إلى أجل غير مسمى من خلال اعتماد نهج متدرج أو نهج تدريجي لزرع السلاح النووي المرتبط بالاستقرار والأمن الاستراتيجيين على الصعيد العالمي. وقد فشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وانتهى به الحال فرصة أخرى ضائعة. ولم يتم حتى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ لزرع محدود للأسلحة النووية. ويعاني مؤتمر نزع السلاح من حالة شلل منذ عام ١٩٩٦.

ويتناول مجلس الأمن، من جانبه، بشكل متزايد مسائل تقع خارج نطاق اختصاصه، كما يتضح في قيامه مؤخراً باعتماد القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أوجد ذلك ازدواجية خطيرة وغير ضرورية جرى فيها استبعاد بعض الدول الأطراف وبعض الموقعين على قرارات بشأن مسائل جوهرية للمعاهدة. ونظراً لهذا السيناريو المؤسف، ينبغي ألا يكون مفاجئاً أن تدعو الغالبية إلى اتخاذ إجراءات فورية وملموسة.

بيد أن هناك أسباباً تدعو إلى التفاؤل لأننا شهدنا أيضاً بعض النتائج الهامة. لقد اتخذت الدول الأعضاء في ١٩ آب/أغسطس قراراً بتقديم توصية إلى الجمعية العامة ببدء مفاوضات بشأن إبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بغية إزالتها في عام ٢٠١٧. ويحدونا الأمل في أن تتخذ اللجنة في الأيام

عراقيل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، مما يساعد على زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالميته. يجب أن نكفل أيضاً اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان عدم تحول البرامج النووية السلمية إلى الاستخدامات العسكرية. وتشعر تركيا بقلق شديد إزاء الكوارث الإنسانية المحتملة التي يمكن أن تنتج إذا استخدمت هذه الأسلحة الفتاكة، سواء عن قصد أو غير قصد.

وأخيراً، نحن نعتقد أن الوقت مناسب للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مما سيسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح وعدم الانتشار. كما أنها ستمهد الطريق لإحراز تقدم مواز في البنود الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونخطط علماً بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، ونعتقد أنه ينبغي متابعتها. إن مركزية مؤتمر نزع السلاح، وأهمية المضي قدماً بتوافق الآراء، أمران بالغ الأهمية لنجاح أي مبادرة في هذا الصدد.

السيد بينيتيث فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد الوفد الكوبي تأييداً تاماً البيان الذي سيبدلي به لاحقاً ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مشاهداً سلبياً في مواجهة الخطر الجسيم الذي تشكله الأسلحة النووية على بقاء الجنس البشري. إن أي تفجير، ولو حتى جزء صغير من هذه الأسلحة سواء كان متعمداً أو غير متعمد، ستكون له عواقب كارثية على كوكبنا.

إن وجود أكثر من ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي، منها ٤ ٠٠٠ قطعة جاهزة للاستخدام الفوري، أمر لا مبرر له وغير مقبول.

فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للمادة السادسة منها، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ضمن تدابير أخرى.

وبينما يمكن اتباع نهج مختلفة لاتخاذ الإجراءات التي تفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، فمن الأهمية بمكان أن نتخذ التدابير التي تشمل الالتزام بإزالة الترسنات النووية بطريقة شفافة، ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، فضلا عن التزامات محددة بشأن تخفيض الترسنات الموجودة ضمن إطار زمني محدد متفق عليه اتفاقا متعدد الأطراف. ومن شأن شمول الجميع على هذا النحو أن يشجع الحوار الجاري مع البلدان الحائزة للأسلحة النووية فيما نواصل السعي إلى إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هدفنا المتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة.

وتشارك كولومبيا في المحافل الدولية التي تنظر في المسائل ذات الاهتمام العالمي، مثل اللجنة الأولى، المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، كما تؤكد دائما على أهمية أوجه التآزر وعمليات التكامل بين هذه المؤسسات وصياغة واعتماد المبادرات التي يمكن أن تقربنا أكثر إلى تحقيق عالم خال من التهديد الذي تشكله حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها للعالم. إننا نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به في بناء السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي من خلال الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية.

وتدين كولومبيا التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر والأفعال السابقة لحكومتها، التي تشكل انتهاكات واضحة لأوجه الحظر المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

المقبلة الخطوة التاريخية المتمثلة في الموافقة على قرار يأذن ببدء هذه المفاوضات، فيما سيكون على الأرجح أهم قرار تتخذه هذا العام من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وفرض حظر على الأسلحة النووية مبرر تماما، حيث إن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا للقانون الدولي وجرمة ضد الإنسانية، أيا كانت الظروف. وترى كوبا أنه ينبغي لنا أن نعتد رسمياً اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية في عام ٢٠١٨، بمناسبة المؤتمر الدولي رفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي الذي ستعقد الجمعية العامة. ولكن رغم أن حظر الأسلحة النووية سيكون خطوة هامة إلى الأمام، فإنه ليس كافياً. وستواصل كوبا الدعوة بقوة إلى التعجيل باعتماد اتفاقية شاملة تشمل إزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، وفي ظل تحقق دولي صارم. ويتمثل السبيل الوحيد لكفالة ألا تعاني البشرية من العواقب الوخيمة للأسلحة النووية في إزالتها بشكل كامل.

السيد دياث رينا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تحظى الصكوك الملزمة قانونا والمؤسسات الدولية بأولوية قصوى بالنسبة لكولومبيا، لأنها توفر خريطة طريق لتعميم نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وكذلك الامتثال لكل ركيزة من ركائزه الثلاث التي ترمي إلى حماية البشرية من خطر حرب نووية وصون السلام والأمن الدوليين.

وكولومبيا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة ثلاثيولكو، التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، تشجع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للترتيبات التي تتفق عليها بحرية الدول في المناطق المعنية بغية الإسهام في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نحرز تقدما ملموسا بشأن الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما

”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وهذه الإزالة الكاملة ضرورة إنسانية فائقة الأهمية. وليس من المقبول أن تظل الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تُحظر بعد. فهي تهدد أمن جميع الأمم والشعوب والكوكب بأسره.

وبالاولى شاركت بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لهذا العام الذي يمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في جنيف، وصوتت مؤيدة لتقريره التاريخي (انظر A/71/371). وكمؤيد للتعهد الإنساني، فإننا نؤيد بقوة التوصية بعقد مفاوضات في عام ٢٠١٧ بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية. ونحن نعتز بأن نكون من مقدمي مشروع القرار A/C.1/71/L.41، الذي يمضي بهذه التوصية إلى الأمام، ونحث كل الدول الأعضاء بقوة على التصويت لصالحه في وقت لاحق من الشهر الحالي. وبالإشتراك مع جيراننا في جزر المحيط الهادئ، توفالو وساموا وفيجي وناورو، قدمت بالاولى ورقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية تُقترح فيها عناصر لمعاهدة تحظر الأسلحة النووية، وتتضمن أحكاماً بشأن مساعدة الضحايا. ونأمل أن تكون اقتراحاتنا مفيدة أثناء عملية التفاوض في العام القادم.

وفي يوم الخميس، ذكر السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، اللجنة الأولى بأن منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، ”لا تزال تحمل الندوب البشرية والبيئية الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية“ (انظر A/C.1/71/PV.10). وعلى مدار نصف قرن، وقع أكثر من ٣٠٠ تفجير نووي في منطقتنا. وكان أثرها على إيكولوجيتنا الهشة والصحة البدنية والرفاه الذهني والنفسي لشعبنا عميقاً. وما زلنا نواجه أوبئة السرطان والأمراض المزمنة والتشوهات الخلقية نتيجة للسقاطات المشعة التي غطت منازلنا والمحيط الهادئ الشاسع الذي نعتمد عليه في سبل عيشنا. ولا تزال

نحن نشعر بقلق عميق إزاء تصعيد التجارب النووية في شبه الجزيرة الكورية من حيث تواترها وحجمها. فالحالة تشكل تهديداً للاستقرار والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستناداً إلى تلك الشواغل، فإن كولومبيا تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد التام بالتزاماتها الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والامتنال الكامل لأحكام قرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع، وبخاصة القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). وسنواصل تنفيذ أحكام هذا القرار، حيث يهدف الامتنال الواجب، إلى جانب الإنفاذ الشامل للصكوك ذات الصلة بترع السلاح وعدم الانتشار، إلى توفير مسار للحوار والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وختاماً، تؤيد كولومبيا المبادرات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، بغية منع المزيد من التوتر في منطقة آسيا، ولهذا السبب تؤيد عملية التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى نظام الضمانات التابع للوكالة. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف عملية المحادثات السداسية الأطراف، التي يمكن أن تتيح إمكانية إيجاد حل سلمي ودبلوماسي لهذه المسائل وإحراز تقدم على طريق الحوار والاتفاق، وهي هامة لمعالجة مسائل الأمن الدولي.

السيد أوتو (بالاولى) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بيلي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني الكاملين.

وبالاولى، بوصفها حكومة دستورية وخالية من الأسلحة النووية، تؤيد بقوة كل الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/71/L.26، الذي بادرت اليابان بتقديمه، والمعنون

الماضي في مناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ومقدمي الالتماسات من بوليفيا الفرنسية خلال الأسبوع الأول من دورة اللجنة الرابعة لهذا العام. وهم مثلنا نحن سكان جزر المحيط الهادئ الذين شهد آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم وأخواتهم - منذ لحظة الانفجار الأول حتى اليوم - الرعب الذي تطلق له العنان أسلحة الدمار الشامل تلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

منغوليا، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.20.

السيد سوخبولد (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): في إطار البند الفرعي (ت) من البند ٩٨ من جدول الأعمال، وبالنيابة عن الاتحاد الروسي وأستراليا واندونيسيا وأيرلندا والصين وفرنسا وفيت نام وقيرغيزستان وكازاخستان ومالطة والمغرب والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدي، منغوليا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.20، المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية".

في عام ١٩٩٢، وكدليل على التزامها بصون السلم والأمن الدوليين، أعلنت منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية من دولة واحدة. وقد نظرت الجمعية العامة في مسألة مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٨، وأيدت ورحبت بمجهود منغوليا لتعزيز هذا المركز وتوطيده، وتتخذ قرارات بشأن الموضوع مرة كل سنتين. وفي عام ٢٠١٢، وقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إعلاناً مشتركاً تعهدت بموجبه باحترام مركز منغوليا وعدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن ينتهكه. إن النهج الأوسع للأمن الخارجي لمنغوليا والتعهد الذي قطعه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، الذي يشمل جيراننا المباشرين، باحترام مركزنا وعدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن ينتهكه، يشكلان خصوصيات النهج الفريد إزاء حالة منغوليا.

جزر مرجانية بأكملها غير آمنة للسكن والإنتاج الزراعي وصيد الأسماك. وقد نزح كثير من سكان جزر المحيط الهادئ من ديارهم بصورة دائمة وانقطعت صلتهم بأسلوب حياتهم الأصلية. لقد عانوا وما زالوا يعانون من آلام وكرب وأحزان تفوق الوصف. ونحث اللجنة على أن تضع تلك التجربة في الاعتبار عندما تقرر كيفية التصويت على مشروع القرار A/C.1/71/L.41.

كيف يمكن لأي دولة أن تدعي أن الأسلحة النووية مشروعة في حين أننا نعرف الضرر الذي تلحقه بالبشر والبيئة؟ كيف يمكن أن نتجاهل مناشدات الناجين من القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي؟ لقد ظل نزع السلاح النووي مدرجاً في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال ٧١ عاماً. وفرض حظر على الأسلحة الأكثر رعباً على الإطلاق قد طال انتظاره، وهو الآن في طريقه إلى أن يتحقق. وأولئك الذين يؤيدون حظر الأسلحة النووية لا يحددون أنفسهم، كما أشار أحد الوفود في الأسبوع الماضي. ونحن نتفهم التحديات التي نواجهها في تحقيق هدفنا. وبالمثل فإننا نفهم أنه سيكون من الحماقة الاعتقاد بأن تلك الأسلحة يمكن أن تبقى لعقود قادمة دون أن تستخدم مرة أخرى البتة. بل على العكس من ذلك، نعتقد أن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكن أن تتحقق بسرعة وبالكامل عندما توجه الأموال التي تنفق على الأسلحة النووية عوضاً عن ذلك إلى إنجاز الأهداف الـ ١٧ التي ستحول عالمنا.

ختاماً، فإن بالاو تتطلع إلى شهر آذار/مارس القادم، عندما تعقد الجولة الأولى من المفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ستكون هذه لحظة تاريخية. أما أولئك الذين لم يقتنعوا بعد بضرورة فرض حظر، فإنني أطلب إليهم أن يسترجعوا الشهادات المباشرة للأشخاص الذين عانوا، كما أعاد سردها الممثل الدائم لجزر مارشال في قاعة مجلس الوصاية في الشهر

تؤيد إندونيسيا تماماً البيان الذي سبق وأدلت به باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)، والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.11).

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يمثلان أولوية عالية بالنسبة لإندونيسيا. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر تفجيرها، سواء عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو عن قصد، سيظل مرتفعاً بشكل غير مقبول. والمؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، التي عقدتها النرويج في آذار/مارس ٢٠١٣، والمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤ والنمسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قد أعطتنا أدلة دامغة واستنتاجات بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة للأسلحة النووية، الأمر الذي ينبغي أن يكون حافزاً على التزام متجدد وعاجل من جانب الدول كافة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها القائمة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والتقدم البطيء في نزع السلاح النووي أمر يبعث على القلق. وبعد ٧١ عاماً من إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر عالمياً وبصورة شاملة حتى الآن. وبموجب معاهدة عدم الانتشار، فإن الحظر المفروض على امتلاك الأسلحة النووية لا ينطبق إلا على الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، في حين تُعفى الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أن هذا الإعفاء لم يقصد به أبداً أن يظل قائماً إلى أجل غير مسمى. وكما خلصت محكمة العدل الدولية في فتاها لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، فإن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تنطوي على التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل ضوابط دولية صارمة وفعالة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أرويللا أريناليس (غواتيمالا).

ويستند مشروع قرار هذا العام إلى تقرير الأمين العام (A/71/161) بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٣. وهو أيضاً نتيجة للمشاورات التي أجراها وفدي مع الوفود المهتمة ومقدمي مشروع القرار. لذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن الموضوع ولجميع الدول الأعضاء التي قدمت مشروع القرار. وهو يستند إلى قرارات سابقة بشأن الموضوع، اعتمدت دون تصويت، مع بعض التحديثات الفنية والمعلومات المستكملة. وتعكس الفقرة الحادية عشرة من الديباجة التأييد المعرب عنه لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في جزيرة مارغريتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتعكس الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة أيضاً التأييد الذي أعرب عنه المؤتمر الثالث للدول الأطراف والموقعين على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، المعقود في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ومنغوليا تقدر كثيراً الحوار والتفاعل الذي أجريناه مع الدول الأعضاء والدعم الذي قدمته لجهودنا. وسنكون أكثر سعادة لو انضمت إلينا وفود أخرى كمقدمين لمشروع القرار. ووفدي يعرب عن أمله في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت، أسوة بالقرارات المماثلة في السنوات السابقة.

السيد ويونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لشعب وحكومة تايلند في وفاة الملك بوميبول أدولياديج.

واسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير وفدي لجهود الرئيس وقيادته القديرة، مؤكداً له وللمكتب على دعم وفدي وتعاونهم.

الانتشار، وأن على الدول أن تضاعف جهودها إن أردنا أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد آن الأوان لكي تبدي جميع الدول حسن النية فيما يتعلق بترع السلاح النووي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.57.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لشعب تايلند وحكومتها في وفاة جلالة ملك تايلند.

إن موقف النرويج من الأسلحة النووية قد حدد بالفعل في البيان الذي أدلى به ممثل أيسلندا باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.12)، والبيان المشترك الذي أدلى به وفدي في وقت سابق اليوم باسم النرويج وهولندا. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

في ٢٦ نيسان/أبريل، وافق البرلمان النرويجي بتوافق الآراء على اقتراح طالب الحكومة بمقتضاه أن تعمل بمهمة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وأن تعزز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كقوة دافعة لعدم الانتشار ونزع السلاح، بغية التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو متوازن ومتبادل ولا رجعة عنه ويمكن التحقق منه، وأن تعتمد، على أساس تلك الاعتبارات، منظوراً طويلاً الأجل في العمل من أجل وضع إطار ملزم قانوناً لتحقيق ذلك الهدف.

وهناك الكثير من الآراء المختلفة بشأن كيفية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وعلى الرغم من تلك المواقف المتباينة حول سبل تحقيق هدفنا المشترك، ينبغي أن تكون هناك أرضية مشتركة بشأن التدابير العملية والفعالة التي تمكننا من الاقتراب من الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وثمة مجال للتقارب يكمن في التحقق من نزع السلاح النووي.

وما فتئت إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء المذاهب الأمنية لبعض الدول التي لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية. ونرى أن هذا الاعتماد لا يتسق مع تعهداتها والتزاماتها القانونية فيما يتعلق بترع السلاح النووي. ولذلك، نود أن نهيئ بتلك الدول أن تتخلى عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية. وفي هذا الصدد، تقلقنا بشكل خاص برامج تحديث الأسلحة النووية، لأننا لا ندرى كيف تتوافق تلك البرامج مع التزامات نزع السلاح التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن لم نقتنع بعد بالكيفية التي قد تسهم بها تلك البرامج في جهود نزع السلاح النووي.

وكما أكد وفدي خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/71/PV.3)، ترحب إندونيسيا بالتقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية الذي سيجري مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/71/371). وخلال عمل الفريق العامل، بات من الواضح بلا شك أن أغلبية الدول تؤيد عقد مفاوضات في عام ٢٠١٧ بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية. وإندونيسيا ترفض الفكرة التي تروج لها بعض الوفود بادعاء أن هذه المعاهدة من شأنها أن تقوض معاهدة عدم الانتشار. ونحن لا ندرى كيف يمكن للمعاهدة المقترحة ذلك. بل على العكس، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه المعاهدة تتفق مع معاهدة عدم الانتشار تماماً وستعززها، لأنها ستسهم إسهاماً إيجابياً بلا شك في نزع السلاح النووي من خلال حظر الأسلحة النووية بصورة قاطعة وعالمية. واستناداً إلى ذلك الاقتناع القوي، قررت إندونيسيا أن تصبح من مقدمي مشروع القرار بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (A/C.1/71/L.41)، وتود أن تغتني هذه الفرصة لدعوة جميع الدول إلى تأييده والنظر في تقديمه.

إن التقدم المحرز في نزع السلاح النووي بطيء بصورة غير مقبولة. وإندونيسيا ترى أن متابعته ستسهم حتماً في عدم

ويعتبر الوفد النيجيري المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة ذات مصداقية لتعزيز النهج ذي الشقين الذي يرمي إلى تحقيق هدفنا العام المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولا تكمن أهمية هذه المناطق في حقيقة أنها تحظر حظراً تاماً إنتاج الأسلحة النووية وحيازتها داخل أراضي الدول في المنطقة، بل وفي أنها تحظر نشر هذه الأسلحة داخل هذه المناطق. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه يجب علينا أن نواصل جهودنا لكفالة الوفاء بتعهدات والتزامات خطة عمل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، على الرغم من الانتكاسات الواضحة التي شهدتها عملية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتظل العواقب الإنسانية الكارثية الهائلة التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو التفجير غير المقصود لسلاح نووي سبباً وجيهاً يستوجب أن تضع بعض الدول الأعضاء حدا لاستمرار حيازتها لهذه الأسلحة. إن ذلك الإدراك القاطع جزء مما دفع نيجيريا وشركاءها، أستراليا والبرازيل وأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا وغيرهم من الشركاء، إلى الاشتراك في تقديم مشروع قرار (A/C.1/71/L.35) بشأن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ مفتوح أمام جميع الدول، إلى جانب المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني، من بين جهات أخرى، للتفاوض على صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يحث وفدي جميع الدول على دعم العمل المكثف للفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بوصفه أساساً واسع النطاق لاستهلال هذه الفرصة الفريدة.

وتشكل الأسلحة النووية وانتشارها تحديات للأمن، لا سيما في سياق حقائق الواقع الجديدة مثل التهديدات

فالتحقق ضروري لتعزيز الثقة بأن التزامات نزع السلاح يجري الوفاء بها، وهو عنصر مهم لكل من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول التي سيتعين عليها تدمير مخزوناتهما من الأسلحة النووية وإزالتها على نحو لا رجعة فيه. وكما ذكرنا في بياننا المشترك مع هولندا، قدم عدد من البلدان من مناطق مختلفة مشروع قرار بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (A/C.1/71/L.57). وندعو جميع البلدان إلى تأييده. إذ أن هدفه العام زيادة المعرفة والوعي على أساس متعدد الأطراف بالتحقق داخل إطار الأمم المتحدة وبطريقة شاملة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.49. **السيد أيوكو** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لريادة الرئاسة.

يؤيد وفد نيجيريا البيانات بشأن هذه المجموعة التي أدلى بها ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)؛ ووفدنا، باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.11)؛ وممثل ألمانيا، باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/71/PV.11).

وباسم المجموعة الأفريقية أيضاً، يود وفد نيجيريا أن يعرض مشروع قرار معنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا" (A/C.1/71/L.49)، ويشير إلى المعاهدة المعروفة أيضاً بمعاهدة بليندا، وقد عمم على الدول الأعضاء بالفعل. ونحن نقدر التأييد الساحق الذي قدمته الوفود للقرار في السابق، ونرحب بدعمها المستمر ونطلبه خلال الدورة هذه. وتقدمنا إياه مرة أخرى يؤكد مجدداً التزام أفريقيا القوي بالحفاظ على القارة والمناطق المتاخمة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية حقاً.

خطوات أخرى ترمي إلى نزع السلاح. إن ترينيداد وتوباغو تعتقد أن استمرار عدم إحراز تقدم في نزع السلاح إنما يعدّ إهانة لتعددية الأطراف، وأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. يجب أن يحلّ نموذج الأمن البشري محل نموذج الأمن الوطني الذي عفا عليه الزمن. وثمة اليوم تفاهم مشترك مفاده أن مسؤولية نزع السلاح النووي لا تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها، بل على المجتمع الدولي برمته. وعليه، فإن ترينيداد وتوباغو تعتزّ بكونها ضمن أغلبية الدول التي تؤيد المبادرة الإنسانية والتي أقرّت العهد الإنساني.

كما نرحب بالتقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (انظر A/71/371)، الذي اجتمع مؤخرا في جنيف، ولا سيما توصيته بأن تُستهل مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. نحن نعتقد أنه بإمكان معاهدة من هذا القبيل كسر حالة الجمود التي يشهدها نزع السلاح النووي منذ فترة طويلة وأن تمهّد السبيل أمام مبادرات قيّمة أخرى، مثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبذل الجهود لضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والأهم من ذلك، فإن هذا سيُشكل خطوة حاسمة صوب إزالة الأسلحة النووية من خلال إظهار التحام الغالبية العظمى من الدول لرفض هذه الأسلحة بوصفها غير مقبولة أخلاقيا وقانونيا.

وتؤيد ترينيداد وتوباغو مشروع القرار بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتشارك في تقديمه (A/C.1/71/L.41)، وهو مشروع قرار يُنشئ ولاية للتفاوض في عام ٢٠١٧ بشأن إبرام صكّ ملزم قانونا يحظر

التي يمثلها الإرهاب العالمي والعاير للحدود. ويواصل بلدي الترحيب بمساعي مؤتمر قمة الأمن النووي للتصدي لمخاطر وقوع المواد النووية في أيدي الجهات من غير الدول، بما في ذلك المخاطر المرتبطة باحتمال نقل التكنولوجيا النووية إلى الجماعات الإرهابية، التي تشكل مصدر قلق كبير لوفد بلدي.

وإننا نُثني على العمل الجاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما دورها في رصد المنشآت النووية وتفتيشها. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، يرحب وفد بلدي بالمؤتمر الدولي الوزاري الثاني للأمن النووي، المقرر أن تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، والذي تشارك نيجيريا وكوريا الجنوبية في رئاسة اجتماعه التحضيري. ونحث الدول على كفالة تقييدها بضمانات الوكالة ومعاييرها وامتثالها لها في جميع الأوقات. ويجب على الدول أيضاً أن تكون على وعي بمسؤولياتها إزاء الامتثال للتدابير الأخرى، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الآليات الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز بدء نفاذها. كما أننا نتطلع أيضاً إلى تحقيق التزام تامّ بمؤتمر نزع السلاح.

السيدة روبنارين (جمهورية ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ترينيداد وتوباغو البيانين بشأن هذه المجموعة اللذين أدلى بهما ممثل جامايكا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10).

وفي البداية، نوّد أن نشير إلى أن نزع السلاح النووي قد بلغ طريقاً مسدوداً. إذ لم يُسفر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة العام الماضي عن وثيقة ختامية، ولم يتمّ الوفاء بأغلبية التزامات خطة عمل مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولم تتحقق

الرعب. بل يبنى السلام على أسس العدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة الجميع في الشؤون العامة وإرساء الثقة فيما بين الشعوب.

قبل ثمان سنوات، أصدر الأمين العام خطة من خمسة نقاط لترع السلاح النووي كان أهم جوانبها التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو إطار لصكوك تُفرض على حظر عالمي للأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي للجنة أن تتابع بجدية توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (انظر A/71/371)، بدعم من أغلبية الدول الأعضاء المشاركة، بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً في عام ٢٠١٧، للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية ويفرض على إزالتها بالكامل.

وما فتئ الكرسي الرسولي يبحث على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا باتخاذ مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر للقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، وناشدنا الدول الثماني التي لا يزال تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ للتوقيع والتصديق عليها. فما من سبب لتأجيل ذلك.

ويؤكد الكرسي الرسولي مجدداً تأييده لمعاهدة عدم الانتشار كأداة ضرورية للسلم والأمن الدوليين، ويأسف للتقاعس الجماعي للمجتمع الدولي عن المضي قدماً بجدول زمني إيجابي لترع السلاح. وكما قال البابا فرنسيس،

”يجب علينا أن نعمل جاهدين لبناء عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نصاً وروحاً، حتى يتحقق الحظر التام لهذه الأدوات“ (A/70/PV.3، ص ٧)

أخيراً، يرى الكرسي الرسولي أن المفاوضات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين يجب أن تكون مصحوبة

الأسلحة النووية. ويتعين على كل دولة أن تعمل من أجل القضاء على التهديد بالإبادة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة نووية. وسيُنشر النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية للجنة الأولى.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور قصاص (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): منذ شهر شباط/فبراير ١٩٤٣، قبل سنتين ونصف من تجربة ترينيتي الذرية، كان البابا بيوس الثاني عشر قد أعرب بالفعل عن بالغ قلقه إزاء أوجه الاستعمال العنيف للطاقة الذرية. وبعد أن شهد هيروشيما وناغازاكي، وما خلفته الأسلحة النووية من آثار خارقة تماماً عن السيطرة وضاربة في العشوائية، طالب البابا بحظر الأسلحة النووية حظراً فعلياً ونعت سباق التسلح بعلاقة ترهيب متبادل باهظة الكلفة. وفي هذا الصدد، يؤدّ وفد الكرسي الرسولي أن يؤكد مجدداً اقتناع البابا فرانسيس بأن الرغبة في تحقيق السلام والأخوة الضاربة بجدورها في قلب الإنسان ستنبثق منها سبل ملموسة تكفل حظر الأسلحة النووية نهائياً لصالح موطننا المشترك.

ويردد الكرسي الرسولي صرخة الإنسانية التي تعبر عن رغبتها في التحرر من هاجس الحرب النووية. ولذلك، فقد شاركنا على نحو فعال في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، كما أننا ندعم بانتظام قرارات اللجنة الأولى والخطوات التي تتخذها الدول والرامية إلى الإسهام في نزع السلاح النووي العام والكامل، من أجل الوفاء بمقتضيات المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن عدم تحديد الدول حيازتها للأسلحة النووية أمر مقيت أخلاقياً وإهانة لإطار الأمم المتحدة برمته، لأنه يخالف ذات مهمة المنظمة المتمثلة في خدمة الإنسانية والسلام والأمن الدوليين. فلا يسعنا ضمان سلام دائم فيما نُبقي على ميزان

كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية، دون أي تمييز أو قيود. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية كبيرة على اعتماد خطة عمل بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، من أجل تحقيق التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام تلك المادة.

ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ترى أن هذه الاتفاقية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الهيكل القانوني الدولي لأسلحة الدمار الشامل. ونحن ندرك أن عدم وجود نظام للتحقق يشكل تحدياً مستمراً لفعالية الاتفاقية، وندعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة، بغية تعزيزها بصورة مستدامة، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. ونحث الطرف الذي رفض المفاوضات على إعادة النظر في موقفه. وتؤكد حركة عدم الانحياز كذلك على الحاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة والتواصل على الصعيد الدولي، دون قيود أو تمييز، في الأغراض السلمية فيما يتعلق بالسموم والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا، اتساقاً مع الاتفاقية. وتتطلع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى نجاح عقد مؤتمر استعراض الاتفاقية في الشهر القادم.

وحركة عدم الانحياز تدعو الدول الأعضاء كافة إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتحثها على اتخاذ التدابير الوطنية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، بهدف منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بصنعها.

وفي سياق قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)

بمفاوضات بشأن توازن القوات التقليدية ونشرها وكذلك بشأن تخفيضها، بروح المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. والمهمة الماثلة أمامنا صعبة والتحديات متعددة الجوانب، ولكن علينا أن نعالجها بالأمل والتصميم والثقة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا الآن إلى المتكلم الأخير في المجموعة المعنية بالأسلحة النووية.

تتناول اللجنة الآن المجموعة المعنية بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. مع ذلك، وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالمجموعة المعنية بالأسلحة النووية والمجموعة المعنية بأسلحة الدمار الشامل الأخرى يمكن الإدلاء بها بعد الساعة ١٧/٣٠ مساء اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا، التي ستعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.43 باسم حركة عدم الانحياز.

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع المهم للغاية.

تحيط دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية علماً مع الارتياح بالتنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها المعاهدة المتعددة الأطراف الشاملة الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتوفر نظام تحقق وتعزز استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. ونحث كل الدول الأطراف الحائزة على اتخاذ كل الخطوات الضرورية لضمان امتثالها لخطتها المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية بعد الموعد النهائي للتدمير الذي تم تمديده إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في أقرب الآجال الممكنة، من أجل دعم مصداقية الاتفاقية ونزاهتها.

إلى جانب صرف موارد قيمة عن الإسهام في أعمال التنمية الهامة. ولهذه الأسباب، وفي عالم اليوم المتعولم بصورة متزايدة، لا يمكن لأي بلد أن يكون غير مبال بهذا التهديد. والواقع، أننا يجب أن نكون أكثر انتباهاً، مع ازدياد إمكانيات تصميم هذه الأسلحة وإنتاجها وتقاسمها ونشرها. كما أن تكنولوجيات وشبكات المعلومات والاتصالات التي تقلص الزمان وتطوي المسافات تدريجياً، وبالتالي توفر فرصاً للكثيرين في جميع أنحاء العالم، تهيئ أيضاً للمجرمين والمجموعات الإرهابية الوسائل اللازمة لارتكاب العنف وبث الخوف داخل الحدود وعبرها، وغالباً ما لا يتسنى اكتشافهم أو عقابهم على جرائمهم.

ويجب أن تعمل جميع البلدان على رصد هذه التهديدات وردعها، بما في ذلك بواسطة إنشاء نظام شفاف قائم على القواعد بغرض حماية الفضاء الإلكتروني.

وهناك تهديدات أخرى أيضاً. فتواتر التقارير المستمر عن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول إنما هو تذكير صارخ بأنه يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد لكي يتمكن من القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها. وفي حين أننا لا نكف عن الحديث صراحة عن الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية وإنتاجها وسبل إيصالها، فإنه يجب علينا أيضاً إدراك التهديد الذي تسببه الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وما زال تطوير واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في توسع مطرد. وفي حين يشمل القانون الدولي بعض الجوانب الرئيسية لاستخدامها، إلا أن تلك القوانين كثيراً ما تنتهك انتهاكاً صارخاً من قبل المجرمين والمجموعات المسلحة. ويكمن التحدي في سهولة تصميم الكثير من تلك الأجهزة، علاوة على قلة تكلفة مكوناتها وسهولة الحصول عليها.

وإذ تسلّم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية باستمرار هذه المسائل وإلحاحها، فهي ما تزال ملتزمة بالسعي إلى تحقيق

بشأن المجالات المشمولة بالمعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، تؤكد حركة عدم الانحياز أهمية ضمان عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء يقوض ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل، أو عمل المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، فضلاً عن وظائف الجمعية العامة وسلطتها ودورها. وتحذر حركة عدم الانحياز من استمرار ممارسة مجلس الأمن لاستخدام سلطته في تحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وفي هذا الصدد، نؤكد أن مسألة حيازة جهات فاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة من قبل الجمعية العامة، مع أخذ آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار.

وحركة عدم الانحياز تقدم مرة أخرى مشروع قرار مستكمل معنون "تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥" (A/C.1/71/L.43)، وترحب بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد مارشال (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن المجموعة المعنية بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن الجماعة الكاريبية لها مصلحة خاصة وطويلة الأمد في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي للجنة الأولى والأمم المتحدة ككل. فبقاء بلداننا ذاته وتطورها يعتمدان على وجود عالم آمن ومأمون. ولذلك، تقلقنا أي تهديدات، حقيقية أو متصورة، له ولاستقرارنا، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

وبلدان الجماعة الكاريبية لا تمتلك هذه الأسلحة ولا تنتجها. ولكن، نظراً لمكانتها ووضعها في المجتمع الدولي، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترى من الضروري التأكيد على أن استخدام هذه الأسلحة ليس له ما يبرره، وأنه يؤدي إلى إلحاق الضرر الشديد بالمجتمعات والبيئة وتدميرها،

المنظمة البحرية الدولية لحماية مرافق الموانئ والسفن بواسطة اتخاذ تدابير وقائية تهدف إلى كشف الأنشطة غير المشروعة وردعها. وبالمثل يجب تشجيع ودعم عمل منظمة الطيران المدني الدولي الرامي إلى كشف الأنشطة غير المشروعة وردعها في المجال الجوي.

وقد ساعد كثيرا تعاوننا المستمر مع برنامج الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تحقيق أهدافنا الرئيسية في مجال عدم الانتشار. وقد عمل البرنامج على تنسيق التعاون المجدي مع الشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونظرا لدور البرنامج في تعزيز جهود منع الانتشار على الصعيد الإقليمي وتعيينه مؤخرا جهة تنسيق إقليمية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في عملها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، فمن الأهمية بمكان أن يحصل البرنامج على الدعم الكافي المستمر لتمكينه من مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بتلك الالتزامات الهامة.

وقد تأكدت تلك الحاجة إلى الدعم المستمر والموسع باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) مؤخرا، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى وضع تشريعات وآليات إنفاذ مناسبة للحيلولة دون تذييل انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع. ولا ريب أن المساعدة اللازمة لتمكين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ستقتضي مشاركة مستمرة من جانب المجتمع الدولي في دعم عمل منسق الجماعة، بغية تمكينها من الوفاء بتلك الالتزامات وغيرها مما يتعلق بجهود عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب على نطاق أوسع. ومن شأن

عدم الانتشار، بما في ذلك بواسطة تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والولايات اللاحقة المترتبة عنه.

وبالرغم من التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجه بلداننا على الصعيد الأمني، خاصة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، ما تزال دول الجماعة الكاريبية تخصص موارد هائلة لتنفيذ التشريعات واللوائح والضوابط الإدارية ذات الصلة لمنع النقل العابر أو عبور أو استيراد أو تصدير أو السمسرة في المواد ذات الاستخدام المزدوج والسلع الاستراتيجية الأخرى التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ونود التنويه على وجه الخصوص إلى تركيزنا المستمر على تطوير بنية تحتية مناسبة لمراقبة الصادرات، وقوائم المراقبة التي تحكم الأصناف الاستراتيجية، وتدريب موظفي إنفاذ القانون وموظفي العمليات على رصد وتحديد ومنع تلك السلع المحظورة، فضلا عن مقاضاة الانتهاكات فيها حسب الاقتضاء.

وقد تعزز شعور الجماعة الكاريبية بالحاجة الملحة لتلك الجهود والتزامها بها، بالاعتراف بأن الدول الصغيرة غالبا ما تعتبر أهدافا سهلة لأولئك الذين ينظمون أنفسهم ويدبرون لإلحاق الضرر بها، نظرا لشح مواردها واستزافها. فمن المعروف، مثلا، أن الكثير من الممرات والمضائق الموجودة على امتداد بحرنا الكاريبي تكتسي أهمية في أغراض الملاحاة والتجارة البحريتين، غير أنه يمكن استخدامها أيضا مراكز للنقل والتجارة غير المشروعين في حال تركها دون رقابة شرطية. ولذلك، ترحب الجماعة الكاريبية باستمرار عمل

ونوه إلى الأهمية الجوهرية لطابع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه الصك الوحيد الذي يوفر نهجا شاملا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما نرى أن الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المزمع إجراؤه هذا العام سوف يزيد من فعالية الجهود الوطنية في هذا المجال، ويساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تحسين تعاونها مع جميع المشاركين في تلك العملية، وخاصة الدول.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تنفذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني بمختلف الطرق والأشكال، بما في ذلك عن طريق وضع خطط عمل طوعية، يوحد بينها هدف استراتيجي مشترك يتمثل في أهمية تنفيذ جميع أحكام القرار بأقصى قدر ممكن من السرعة والفعالية. وتتمحور جهودنا حول ضمان ألا تشكل المساعدة المقدمة من البلدان التي لديها القدرات اللازمة لذلك إلى الدول التي هي بحاجة إليها عائقا يحول دون التعاون العلمي والتقني للأغراض السلمية.

إن الدول الأعضاء في المنظمة تتعاون تعاوننا وثيقا في المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهي على استعداد لمزيد من التعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة عند الاقتضاء. ونحن على يقين من أن توحيد اللجنة وتنسيقها لجهود المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى سيجعل عملية تنفيذ القرار أكثر فعالية ويحد من الازدواجية في جهود المساعدات. وترحب الدول الأعضاء في المنظمة بأي نهج مبتكرة، لا سيما عن طريق عقد دورات تدريبية إقليمية لنقاط الاتصال الوطنية وإجراء استعراضات الشركاء لعملية تنفيذ القرار بهدف تبادل الخبرات والممارسات الوطنية.

ذلك العمل أيضا أن يكمل الالتزامات القارية المنصوص عليها في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتتطلع الجماعة إلى استمرار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك المرأة في جميع أنحاء العالم. وتلتزم الجماعة بمكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل، والدعوة إلى عالم يسوده الأمن والأمان فضلا عن ضمان تحقيق التنمية المستدامة.

السيد ماكاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - وهي: أرمينيا، كازاخستان، قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، طاجيكستان وبيلاروس - في هذا البيان المشترك بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لعلى اقتناع بالأهمية الحيوية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، علاوة على المواد والتكنولوجيا المتصلة بها. ولا تزال المسألة آخذة في التفاقم في ظل ما يشهده العالم اليوم، مما يجعل مكافحتها أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، وللمنظمات الإقليمية على وجه الخصوص. ونحن موقنون بأنه لن تتسنى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بطريقة فعالة ما لم يوحد المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تنسيق الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية اتباع نهج شامل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرى أنه يجب أن يستند إلى تعزيز جميع نظم عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن النظم الوطنية الفاعلة القائمة لمراقبة الصادرات.

وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما ندعم تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي، ونشجع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

وكما أعدنا التأكيد في مؤتمر القمة السابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي عقد في باراماريبو، تعتبر منطقتنا استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكالها جريمة من جرائم الحرب وجريمة ضد الإنسانية، وتؤكد أهمية معالجة هذه المسألة بطريقة نزيهة وشفافة استنادا للقانون الدولي. ونعتمد هذه الفرصة أيضا لكي ندين بشدة أي استخدام للمواد الكيميائية السمية، مثل استخدام مادة الكلور كسلاح. ويدين الاتحاد بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، يساور الاتحاد قلق شديد إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في العراق وسورية. ونؤكد من جديد أهمية اعتماد وتعزيز التدابير الوطنية، حسب الاقتضاء، بغية منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بإنتاجها، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

أما بخصوص ليبيا، فإننا نرحب بمبادرة مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) بالإجماع استجابة لطلب السلطات الليبية. ويأذن القرار للدول الأعضاء بالحصول على الأسلحة الكيميائية التي تحددها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ليبيا، ومراقبتها ونقلها وتحويلها وتدميرها، من أجل ضمان القضاء على ترسانة البلد من الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن وبأمان. وفي هذا الصدد، نشيد بإعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في آب/أغسطس الذي يؤكد أن الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا قد تمت إزالتها بشكل كامل عن طريق نقلها إلى خارج البلد بغية تدميرها في نهاية المطاف. ويرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ترحيبا حارا بانضمام أنغولا

وشارك ممثلو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في حلقة دراسية نظمها الاتحاد الروسي تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والتي عقدت في كالينينغراد في نهاية حزيران/يونيه.

وتلاحظ الدول الأعضاء في المنظمة أن التقدم الإيجابي عموما الذي أحرزته البلدان في تنفيذ القرار، وتشدد على أهمية الحفاظ على هذا الزخم، مع مراعاة خصوصيات وحقائقفرادى البلدان من حيث الخبراء والقدرات المالية. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المهمة لتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وأود التذكير هنا بأنه في الإعلان بشأن الأمن في الأمريكتين، الموقع في عام ٢٠٠٣، أعلنت بلداننا أن هدفها جعل الأمريكتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية. علاوة على ذلك، ومن خلال اعتماد الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية القرار ٢١٠٧ في عام ٢٠٠٥، قررنا بالإجماع أن نلتزم التزاما ملموسا بهذا الهدف المشترك المتمثل في جعل الأمريكتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتدين الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بشدة استمرار وجود الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتكرر التأكيد على اعتقادها بأن استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية. ويجب منع العواقب الكارثية لاستخدامها بإزالتها إزالة تامة.

ويؤكد الاتحاد مجددا التزامه بحظر تطوير وإنتاج وحيازة ونقل وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وإزالتها الكاملة، على النحو المتفق عليه في اتفاقية حظر استحداث

بما في ذلك من خلال الترويج للمناسبات المتعلقة بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية والتي تعقد سنويا في العديد من دول الاتحاد. ونعتقد أن هذه المبادرات ستساعد على تعزيز بيئة أكثر أمنا في منطقتنا. ورحب الاتحاد بنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي عقدت في لاهاي في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على بيان الوثيقة الختامية الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء بشأن الحظر الذي شمل جميع جوانب الاتفاقية وقدم توصيات هامة بشأن مواصلة تنفيذها.

كذلك يؤكد الاتحاد مجددا الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونتعهد بمواصلة التعاون بنشاط وعلى نحو بناء في النهوض بتنفيذ الاتفاقية بشكل كامل وتحقيق عالميتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، ونأمل أن يحقق نتائج ناجحة. وننضم إلى الدول الأخرى في التأكيد على أن الإجراءات الدولية الفعالة لمكافحة الأسلحة البيولوجية يجب أن تكون عالمية وملزمة قانونا وغير تمييزية. وينبغي اتخاذ تدابير إضافية وتنفيذها من أجل ضمان الإنفاذ الفعال للحظر. ولذلك، نؤيد الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن وضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل إنشاء نظام فعال للتحقق، يمكن أن يضمن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي.

وقد شارك أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بنشاط في اجتماعات الدول الأطراف واجتماعات الخبراء. ونرحب بالمناقشات التي تستند إلى جدول الأعمال الدائم المعتمد في المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التعاون والمساعدة

ومياخار مؤخرا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أننا مسرورون بزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، نحث الدول التي لم توقع عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما نشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق تعزيز عالمية الاتفاقية والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها.

ونعيد التأكيد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي ينص على استكمال تدمير أي مخزونات متبقية من الأسلحة الكيميائية، وبالتالي الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، نحب بالبلدان الحائزة لأسلحة كيميائية أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تدمر ترساناتها في الإطار الزمني المتفق عليه. ونحب أيضا بجميع الدول التي قد تمتلك أسلحة كيميائية بأن تقوم بإزالتها والامتثال للاتفاقية فوراً ومن دون أي شروط. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ الاتفاقية على نحو لا يعرض التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف للخطر، ولا يعوق التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، أو يضع عقبات أمام وصول المعلومات العلمية والتقنية لإنتاج المواد الكيميائية والمعدات اللازمة لإنتاج المواد الكيميائية أو تجهيزها أو استخدامها لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. وتتعترف الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإسهام الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تطوير المنظمة وفعاليتها، وهو أمر أساسي لتحقيق أهداف الاتفاقية والغرض منها، وضمان التنفيذ الكامل لأحكامها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق من الامتثال على الصعيد الدولي، بينما تمثل منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف.

ويقدر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التعاون والمساعدة الدوليين اللذين توفرهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية،

الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. لقد دعمت المجموعة العربية دوما أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسوف تستمر الدول العربية في المشاركة النشطة بالشكل المناسب في أعمالها. وتشدد المجموعة العربية على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وكذلك ضرورة انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما سيُسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة، كما أن من شأنه تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتوطيد مصداقية النظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار، حيث تبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنظم إلى أي من المعاهدات الدولية الثلاث في سياق أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن فشل مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الخروج بوثيقة ختامية رغم جهود المجموعة العربية الحثيثة سينعكس سلبا على استمرار حالة الجمود الحالي لجهود إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، رغم أن نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة تتضمن تدابير عملية بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة وترتبط هذه الأركان مباشرة بتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، حيث توفر فرصا غير مسبقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد وافقت المجموعة العربية في الماضي، وبقرار تاريخي شجاع ينبع من حسن النوايا المعهودة للدول العربية، على توسيع نطاق المنطقة الخالية لتشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى بغية التغلب على ادعاءات لا أساس لها بأنه يمكن تبرير وجود أسلحة نووية إسرائيلية نظرا لاحتمال وجود تهديد إقليمي متمثل في أسلحة دمار شامل أخرى. هذا وتحرص الدول العربية في ذات الوقت، من خلال القرارات التقليدية التي

وفقا للمادة العاشرة من الاتفاقية، التي تمثل أداة أساسية لتحقيق أهدافها. ويعتقد الاتحاد اعتقادا راسخا بأن التدابير الوطنية ينبغي أن تحوّل الالتزامات التي تعهدت بها الدول إلى إجراءات عملية وفعالة، وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتعهد بتقديم دعمنا المتجدد إلى وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تساعد الدول الأعضاء.

في الختام، يؤكد الاتحاد من جديد أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكان قانونيان دوليان غاية في الأهمية لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف في النضال من أجل تحقيق الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

السيد بن سليمان (تونس): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه بيان حركة عدم الانحياز في الشق الموضوعي الذي نحن بصدد.

تتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت القاضي بأولوية التوصل لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص للهدف السامي المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المهم ألا ينسى المجتمع الدولي أن أول دورة جمعية عامة مكرسة لموضوعات نزع السلاح، حددت بشكل واضح ويتوافق الآراء أولوية نزع أسلحة الدمار الشامل وتوافقت على منح الأهمية القصوى في هذا الشأن لتحقيق نزع السلاح النووي، بموجب القرار ١ (د - ١) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

لقد قامت المجموعة العربية بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، ترجمت المجموعة هذه القناعة خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة

المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الخطر الذي تشكله حيازة دول أو جهات من غير الدول لهذه الأسلحة أو المواد، وهو خطر بات بالفعل واقعا مظلما في سورية والعراق. ويجب على المجتمع الدولي ألا يظل صامتا عندما يواجهه تحدي استخدام الأسلحة الكيميائية. وبينما نرحب بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية، فإننا نرى أن الثغرات والتناقضات في إعلانها غير مقبولة، وأن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد صدمة شديدة ومثيرة للقلق.

ونؤكد مجددا أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيّ كان وفي أي وقت وأي مكان وتحت أي ظرف من الظروف يتعارض بوضوح مع القانون الدولي ويجب أن يُدان إدانة تامة. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن عمل آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويحدد تقرير آلية التحقيق المشتركة الثالث (انظر S/2016/738) الحكومة السورية باعتبارها مسؤولة على ما لا يقل عن حالتين من حوادث الهجوم بالكلور، وداعش باعتبارها مسؤولة عن هجوم آخر بغاز خردل الكبريت، مما يستدعي اتخاذ إجراء مناسب على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ولا يمكن أن يكون هناك أي إفلات من العقاب على هذه الأفعال، ويجب محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

وفي وقت سابق من هذا العام، استدعى خطر وقوع بعض المواد الكيميائية المتبقية في ليبيا في أيدي الإرهابيين اتخاذ تدابير دولية سريعة. وإننا نثني على ما اضطلعت به منظمة

تتقدم بها كل عام في اللجنة الأولى للجمعية العامة في هذا الشأن، على ضرورة تحقيق أولوية نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي وبذل المزيد من العمل لتعزيز عالمية جميع الصكوك والاتفاقيات المعنية بأسلحة الدمار الشامل، مما يسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتحدد المجموعة العربية التزامها بالانخراط في مفاوضات جادة بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو ما أكد عليه الطرح العربي الإيجابي خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. وتتطلع كذلك إلى المشاركة الإيجابية من جانب إسرائيل وكافة الأطراف الإقليمية في هذه المفاوضات.

كما تذكر المجموعة العربية المجتمع الدولي بدوره ومسؤوليته السياسية والأخلاقية نحو بذل الجهود اللازمة للوصول إلى إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك من أجل تحديد مصداقية منظومة نزع السلاح الدولية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحه للعضوية؛ وأيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في

الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ونقدم مساهمة كبيرة سعيًا إلى تحقيق تلك الغاية. وفي إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي، نُظمت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي يرعاها الاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف زيادة فهم المسائل الرئيسية والتحديات المطروحة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز الاتفاقية.

ونحن نعمل لضمان تصدي الدول الأطراف للأولويات التالية: بناء الثقة في الامتثال والحفاظ عليها، ودعم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي، وتعزيز الآلية التي أنشأها الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو التكتيسية وعواملها المساعدة، وتعزيز عالميتها بين الـ ٢١ دولة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير.

ولا يزال قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ركيزة أساسية لهيكل عدم الانتشار الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبًا حارًا بالاستعراض الشامل للقرار هذا العام. ونتوقع أن تعيد تلك العملية تأكيد محورية القرار وأهميته وسلطته. وعقب استعراضه، يعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن أملهما في تجديد مجلس الأمن لتأييده القوي للقرار، بما في ذلك بواسطة اعتماد قرار آخر. وينظر المجلس الأوروبي حاليًا في اتخاذ قرار جديد لدعم القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذه وتحقيق عالميته. ونحن على ثقة بإمكانية تنفيذ المشاريع الجديدة بشأن هذا الملف بدءًا من بدايات عام ٢٠١٧ فصاعدًا، مع الأخذ في الاعتبار بنتائج الاستعراض الشامل.

ويساورنا بالغ القلق إزاء انتشار القذائف التسيارية واستمرار تجارب القذائف خارج نطاق جميع نظم الشفافية والإبلاغ المسبق، بل في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على أن توقف فورًا جميع عمليات

حظر الأسلحة الكيميائية لتخطيط عملية إزالة المواد الكيميائية وتدميرها بطريقة آمنة، والتي ساهمت فيها عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استعدادهم لدعم تنفيذ خطة التدمير.

لقد ذكرنا الأحداث الأخيرة بأهمية انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط. ونعرب عن أسفنا لعدم انعقاد المؤتمر الذي كان من المزمع تنظيمه بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ولا نزال نرى أن الحوار وبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة يمثل السبيل المستدام الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات عقد مؤتمر مجد، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحرية، على نحو ما تقرّر في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وندعو مرة أخرى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى التصديق عليها أو الانضمام إليها دون تأخير، مما يساهم في الهدف المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة الكيميائية. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأنشطة في جميع مجالات الاتفاقية، بما في ذلك التنفيذ الوطني والمساعدة والحماية؛ والتعاون الدولي، وبخاصة البرنامج الأفريقي. ويشكل تنفيذ جميع مواد الاتفاقية أيضًا إسهامًا ملموسًا في الجهود الرامية إلى منع أعمال الإرهاب التي تقترفها الجهات من غير الدول والتصدي لها في مجال الأمن الكيميائي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أولوية قصوى. وإننا نلتزم التزامًا قويًا بنجاح المؤتمر الاستعراضي

الصادرات الدولية، ما دامت بوسعها أن تواصل تعزيز كفاءة الخبراء المعنيين بتلك الضوابط، فضلا عن الإسهام في تعزيز نظم الضوابط نفسها.

وعلىنا بذات القدر من الأهمية أن نعزز القدرات الوطنية، فضلا عن تكثيف التعاون الدولي لمواجهة التهديدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم البلدان في منع وكشف ومكافحة مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وقد أحرز تقدم في إنشاء مراكز امتياز للتخفيف من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في ثماني مناطق من العالم، وهي مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الـ ٥٦ الشريكة وتعزيز الهيكل الأمني العام. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا الآليات الدولية الأخرى الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من قبيل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، في حين تواصل مراكز الامتياز الإسهام في إطار الشراكة العالمية. وتضطلع دول الاتحاد الأوروبي أيضا بدور نشط في عدة محافل أخرى، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأنه ينبغي لها أن تقصر بياناتها على مدة أقصاها خمس دقائق حين تتكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق حين تتكلم باسم مجموعة من الدول.

السيد هلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج، وبلدي، السويد.

وللأسف، فقد شهد العام الماضي استمرار حالات للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في كل من العراق وسوريا. وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة

الإطلاق بواسطة استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، فضلا عن الامتثال التام لالتزاماتها الدولية. ونشدد أيضا على أهمية قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يدعو إيران إلى الامتناع عن أي نشاط ذي صلة بالقذائف التسيارية التي يقصد منها القدرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق بواسطة استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه. وعلاوة على ذلك، فإن محاولات الحكومة السورية الرامية إلى حيازة واستخدام القذائف التسيارية لا تؤدي إلا إلى زيادة معاناة الشعب السوري وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي انضمت إليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وندعو جميع الدول، وخصوصا ذات الأنشطة الملحوظة في مجال القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، للانضمام إلى المدونة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لأجل تحقيق عالمية المدونة، فضلا عن توثيق الصلة بين مدونة لاهاي ومنظومة الأمم المتحدة حيثما كان ذلك ممكنا وعند الاقتضاء. ونرى أيضا أهمية النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات المتعددة الأطراف لمنع التهديد الناشئ عن انتشار القذائف وتعزيز جهود نزع السلاح في ميدان القذائف. وتعدّ ضوابط التصدير أدوات هامة للغاية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، علاوة على منع انتشار تكنولوجيا القذائف. وفي ذلك الصدد، ما تزال مجموعة أستراليا ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف يضطلعان بدور هام للغاية. وتلتزم جميع بلدان الاتحاد الأوروبي بقائمة الاتحاد الأوروبي للمواد الخاضعة للرقابة بغية تنفيذ التزاماتها المعلنة بموجب النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. وعليه، فإننا نواصل تحقيق العضوية الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة في نظم مراقبة

حاويات دافركية على أن يتم إرسالها من ليبيا إلى ألمانيا بغية تدميرها. وقدمت فنلندا التمويل إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق حماية الأسلحة الكيميائية على متن تلك السفينة الدافركية.

ولا تزال الأسلحة البيولوجية تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وتزداد هذه المخاطر بفعل طابع الاستخدام المزدوج لبعض أكثر جوانب التقدم العلمي المحرز في السنوات الأخيرة فائدة. وسيعقد في الشهر المقبل المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتتشاطر بلدان الشمال الأوروبي هدف الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول الأطراف الأخرى الرامي إلى التوصل إلى نتيجة من شأنها تعزيز الاتفاقية عبر عملية فعالة بين الدورات. وقد قدمت فنلندا والنرويج والسويد ورقة عمل بشأن العلم والتكنولوجيا. ونأمل أن تساعد هذه وغيرها من الإسهامات المماثلة في تذليل التوصل إلى نتائج موضوعية تمكن الدول الأطراف من المشاركة في استعراض أكثر تركيزا على التطورات العلمية ذات الصلة. وتتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى الأطراف في التوصل إلى نتائج ناجحة بتوافق الآراء.

وترى بلدان الشمال الأوروبي أنه يجب أن يشجع مؤتمر الاستعراض على التعاون الدولي في مجال علوم الحياة ودعم النظم الصحية الوطنية، علاوة على التصدي للتهديدات الصحية العالمية. وقد كشفت أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا عن المخاطر الأمنية الهائلة ذات الصلة بتفشي الأمراض المعدية. وقد ساهمت بلدان الشمال الأوروبي إلى حد كبير في الدعم الدولي لجهود مكافحة فيروس إيبولا. ومؤخرا تعهد رؤساء وزراء بلدان الشمال الأوروبي ورئيس الولايات المتحدة أوباما على نحو مشترك للمساعدة في تعزيز القدرات العالمية على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لأجل تعزيز الأمن الصحي العالمي.

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) ما يعتقد الكثير صحته بالفعل، ألا وهو مسؤولية النظام السوري عن شن العديد من الهجمات التي تشمل استخدام غاز الكلور، وأن الجماعة الإرهابية داعش قد استخدمت غاز الخردل في سياق النزاع السوري. ويجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال اللاإنسانية والهمجية إلى العدالة. وكما قال الأمين العام، فإنه يجب عدم السماح بإفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم الدولية الأخرى من العقاب.

ويساور بلدان الشمال الأوروبي بالغ القلق إزاء الثغرات والتناقضات والغموض في إعلانات الأسلحة الكيميائية الصادرة عن النظام السوري في عام ٢٠١٣، على النحو الذي أبلغ عنه فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوناً كاملاً وبطريقة استباقية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التصدي لجميع المسائل العالقة بصورة شاملة، كي يتسنى للمجتمع الدولي الثقة من دقة تلك التقارير واكتمالها. ونرحب بالعمل الذي اضطلعت به خلال العام الماضي آلية التحقيق المشتركة وبعبئة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق، وفريق تقييم الإعلانات، الذي غالبا ما يتم في ظل ظروف صعبة وخطيرة. وتقدم بلدان الشمال الأوروبي الدعم لآلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شكل أفرقة الخدمات التحليلية، فضلا عن تقديم الدعم المالي.

وإثر مشاركة السفن الدافركية والنرويجية في عملية إزالة الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية وتدمير بعض تلك المواد الكيميائية في فنلندا، اضطلعت الدافرك بدور رائد في كفالة أمن إزالة الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا وأماها. واستجابة لطلب قدمته حكومة الوفاق الوطني الليبي، وفي إطار بعثة تولت تنسيقها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحظيت بتأييد مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المتخذ في آب/أغسطس، تم شحن المواد الكيميائية بنجاح في سفينة

في الختام، نود أن نعرب عن قلق بلدان الشمال الأوروبي البالغ إزاء استمرار خطر وقوع الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أيدي جهات من غير الدول. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستعراض الشامل الجاري لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أحطنا علما بالاقترح الروسي لإبرام اتفاقية جديدة بشأن الإرهاب البيولوجي والكيميائي، ونستعرض قيمتها المضافة المحتملة وأنجع محفل لاحتمال مواصلة مناقشتها. إلا أنه من الأهمية بمكان قبل كل شيء تحقيق الإمكانيات الكاملة للصكوك الدولية القائمة - مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل - بغية تقليل المخاطر المرتبطة بحيازة جهات من غير الدول لهذه الأسلحة لحدها الأدنى. ولذلك، ندعو بلدان الشمال الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على جميع الصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وتنفيذها بشكل كامل على الصعيد الوطني. وأخيرا وليس آخرا، ندعو إلى الوقف الفوري والعاجل لجميع الهجمات التي تُستخدم فيها الأسلحة الكيميائية في العراق وسورية.

السيد ريكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق مراقب الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. إن مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى بالغة الأهمية بالنسبة لوفد بلدي. وقد أحرز تقدم في السنة الماضية، ولكن الحالة الراهنة لا تزال تبعث على القلق، خاصة بسبب استمرار أزمات الانتشار. وتدين فرنسا التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية العديدة التي نفذها كوريا الشمالية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. فهي تشكل خطرا على السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وهذه الاستفزازات غير مقبولة ومزعزعة للاستقرار. وتحث فرنسا كوريا الشمالية

وتقوم الترويج بتنفيذ مشروع محدد يتعلق ببناء القدرات في ما يتعلق بالوائح الصحية الدولية وتدعم مشاريع للمساعدة تنفذها بلدان الشمال الأوروبي الأخرى نفس الغاية، الأمر الذي من شأنه الجمع بين الأولويات الأمنية العالمية وتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة لكفالة حياة صحية وتعزيز الرفاه.

وتواصل بلدان الشمال الأوروبي المشاركة في برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي وفي مجموعات إجراءاته المختلفة. فقد شاركت السويد وفنلندا والنرويج مشاركة نشطة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في الأسبوع الماضي لبرنامج العمل في روتردام. واضطلعت فنلندا، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، بدور رائد في إنشاء آلية للتقييمات الخارجية لقدرات الأمن الصحي وتحالف لدعم هذه الآلية. وبلدان الشمال الأوروبي أعضاء أيضا في الفريق العامل المعني بالأمن البيولوجي التابع للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

إن آلية الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية (البيولوجية) أو السُمية هي أداة لا غنى عنها لتمكين المجتمع الدولي من التعامل مع ادعاءات استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بما في ذلك في البلدان غير الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو في الأقاليم الواقعة خارج سيطرة الدولة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة الآلية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، استضافت السويد دورتها التدريبية الثالثة للأمم المتحدة لخبراء الأسلحة البيولوجية على قائمة الأمم المتحدة، وكذلك حلقة العمل الدولية الثانية بشأن التعاون بين المختبرات في ما يتعلق بالأسلحة البيولوجية. ونرحب بجميع الجهود الدولية الرامية إلى كفالة استمرار حالة التأهب التشغيلي لآلية الأمين العام.

اليوم، يمثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي ترصد تنفيذه، أداة أساسية. وخلال الـ ١٢ عاماً التي انقضت منذ اتخاذ القرار، يجري تنفيذه بصورة متزايدة في جميع مناطق العالم وفي كل مجال من مجالات العمل. ولكن التهديدات تتطور وتبرز تحديات جديدة، على نحو ما أبرزه الاستعراض الشامل الجاري للقرار. ولذلك، يجب تعزيز دور لجنة القرار ١٥٤٠ وقدرات خبرائها.

وتعتبر فرنسا مسألة تأمين المواد أولوية، ولا سيما المصادر المشعة. وكان ذلك هو الهدف من مبادرة قدمتها فرنسا وأيدها ٢٨ من الشركاء الآخرين أثناء آخر مؤتمر قمة للأمن النووي في واشنطن العاصمة. وفي ذلك الصدد، ستقدم فرنسا، بالاشتراك مع ألمانيا، مشروع قرارها الذي يُقدم كل عامين بشأن المصادر المشعة مرة أخرى في هذا العام.

إن مسألة نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل حاسمة الأهمية أيضاً. وقد وصفت القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١) انتشار القذائف القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل بأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وما فتئت كوريا الشمالية تطور برنامجها للقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة. وعمليات إطلاق إيران للقذائف التسيارية ترزعزع الاستقرار وتعارض مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن المهم للغاية أن نضاعف جهودنا لدعم الترتيبات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي نود تحقيق عالميتها ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ولذلك، نرحب بانضمام الهند إلى هذين الصكين المهمين.

سيشهد هذا العام منعطفاً هاماً بانعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج

على تفكيك برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

لقد مهدت خطة العمل الشاملة المشتركة، الموقعة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ في فيينا وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥)، السبيل لاستعادة الثقة في برنامج إيران النووي وعززت نظامنا لعدم الانتشار. بيد أن هاتين الوثيقتين لن تحققا نجاحاً دبلوماسياً إلا إذا جرى الامتثال لهما بشكل صارم.

وتثير التقارير الواردة من العراق وسورية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية بالغ القلق. وبفضل تنفيذ آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تمكنا من تحديد مرتكبي تلك الهجمات. ومن بين الحالات التسع التي تمت دراستها، تُعزى حالتان بصورة يعول عليها إلى السلطات السورية وحالة واحدة إلى تنظيم داعش. وإذا أردنا معالجة هذه الانتهاكات الصارخة للالتزامات الدولية، يجب أن نضع حداً لإمكانية الإفلات من العقاب ولخطر الأسلحة الكيميائية. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الأفعال. وترى فرنسا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الانتقال السياسي يمثل السبيل الوحيد لإعادة توحيد السوريين وبناء سلام مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك شكوك حول إعلان الحكومة السورية المتعلق ببرنامجها للأسلحة الكيميائية الذي قدمته إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واحتمال وجود قدرات متبقية على الأراضي السورية لا يؤدي إلا إلى زيادة خطر انتشار هذه الأسلحة إلى الإرهابيين. ونعتقد أن مشروع القرار A/C.1/71/L.61 بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقدم من وفد بولندا، يجب أن يجسد تلك التطورات المقلقة جداً، إلى جانب توافق آراء المجتمع الدولي دعماً لأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

الأسلحة الكيميائية واستمرار استخدامها لتلك الأسلحة. وقد أثارت الثغرات والتباينات والتناقضات التي حددها الأمانة الفنية مخاوف من أن سورية قد احتفظت بقدرات سرية في الأسلحة الكيميائية. وقد خلص الآن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنه لا يمكن التحقق بشكل كامل من أن سورية قد قدمت إعلانا دقيقا وكاملا، وأن هذا الوضع غير مقبول. وندعو النظام السوري إلى الكشف عن مدى برنامج أسلحته الكيميائية، والامتنال لقرار مجلس الأمن واتفاقية الأسلحة الكيميائية ٢١١٨ (٢٠١٣)، وحل جميع أوجه الغموض في إعلانه، وتدمير ما تبقى لديه من مرافق الأسلحة الكيميائية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الأمم المتحدة - التي دعمتها كندا - أن داعش مسؤولة عما لا يقل عن اثنين من الهجمات بغاز الكلور على قوات الحكومة السورية واستخدام غاز خردل الكبريت مرة واحدة. وتواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن الآن حالة لم يسبق لها مثيل، حيث تبين أن دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية، في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي الإنساني. ويساور كندا قلق شديد إزاء هذه الحقائق. ويجب محاسبة الجناة وتقديمهم للعدالة، وسيتم ذلك.

(تكلمت بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، تعتبر كندا اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية حجر الزاوية في الإطار العالمي المتعدد الأطراف لترع السلاح. وقد أصبحت الاتفاقية أكثر أهمية مع تزايد الشواغل إزاء خطر تطوير الأسلحة البيولوجية واستخدامها، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي حين أن التطورات في مجال علوم الحياة تساعد على

وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، مما سيتيح فرصة لإحراز تقدم حقيقي نحو فهم مشترك للاتفاقية ويؤدي إلى وضع خريطة طريق قوية للسنوات الخمس المقبلة. ولكي يحدث ذلك، نحتاج إلى جهد تعاوني للتغلب على الانقسامات الثنائية والإقليمية. وقد اشتركت فرنسا والهند في تقديم اقتراح عملي ملموس لإنشاء قاعدة بيانات لعروض المساعدة في إطار المادة السابعة من الاتفاقية، وقبول الاقتراح بالفعل بتعقيبات إيجابية. ولذلك، نشجع الوفود على الاشتراك في تقديمه. وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا بالسعي إلى إيجاد حلول مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة. كما اقترحنا إنشاء آلية طوعية لاستعراض الأقران تهدف إلى تيسير إجراء تقييمات تشاركية وجماعية لتنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية. وتأمل فرنسا أن يمكننا المؤتمر الاستعراضي من بحث وتوطيد النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن، فضلا عن إرساء الأساس لإقامة حوار سلمي على مستوى التحديات التي تواجهها تلك الاتفاقية.

السيدة ماكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهدنا هذا العام تطورات إيجابية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في ليبيا، ولكننا شهدنا أيضا الكشف عن معلومات مثيرة للقلق عن برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق. والخبر السار هو أنه قد تم التخلص من مخزونات خردل الكبريت في ليبيا، وأعيد تجميع السلائف المتبقية هذه السنة في البلد - المعرضة لخطر الوقوع في أيدي داعش - ونقلت إلى مرفق في ألمانيا ليتم تدميرها. وتشعر كندا بالامتنان لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على دورها التنسيق في هذا الأمر.

بيد أن سورية ليست خبرا سارا. فلئن كان تدمير برنامج أسلحتها الكيميائية المعلن على وشك الانتهاء، فقد طغى على هذا الإنجاز إعلان سورية غير الكامل وغير الدقيق لاتفاقية

خارجية هنغاريا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن مؤتمر استعراض الاتفاقية.

وفيما يلي نص البيان المشترك.

” يؤكد وزراء خارجية هنغاريا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على الأهمية الجوهرية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية باعتبارها دعامة أساسية لتحقيق الأمن الدولي، وعلى الحاجة الملحة لتعزيز فعاليتها. ويتطلع وزراء الخارجية إلى أن يتفق المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام على وضع تدابير موضوعية من شأنها تعزيز الاتفاقية بطريقة ملموسة والإسهام في الحد من خطر استخدام المواد البيولوجية كأسلحة. ونحن ملتزمون بالعمل الجاد والبناء في هذا الصدد، وندعو جميع الدول الأطراف إلى الإقبال على المؤتمر بروح ماثلة والاستعداد لاتخاذ القرارات اللازمة لكفالة أن تخدم الاتفاقية الغرض منها بطريقة فعالة ومستدامة“.

ثانيا، أود، بصفتي الوطنية، أن أعرض بإيجاز مشروع القرار A/C.1/71/L.56، بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، وبعد المشاورات غير الرسمية المفتوحة المكثفة، قدمت هنغاريا مشروع قرار بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

وبالإضافة إلى التغييرات التقنية، مثل الترحيب بزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، يسلم مشروع قرار العام بأن الدول الأطراف قد حددت عملية تحضيرية مبتكرة للمؤتمر الاستعراضي لينظر في المسائل الموضوعية والإجرائية على حد سواء. كما يستأنف مشروع القرار العمل بصيغة معدلة من القرار ٦٦/٦٥، الذي اعتمد قبل المؤتمر الاستعراضي السابع، ويحث الدول الأطراف على العمل معا لتحقيق نتائج توافقية

تحسين الصحة على الصعيد العالمي، فهي أيضا تخلق شواغل جديدة. فمسيبات الأمراض المستخدمة لأغراض الصحة العامة يمكن أن يسرقها الراغبون في إلحاق الضرر، في حين يمكن للتطورات في مجال التكنولوجيا الحيوية أن تعيد إحياء مسببات مرض منقرضة. ويعد تحسين عملية استعراض العلوم والتكنولوجيا في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيز التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية بطرق تتيح استمرار الأبحاث المشروعة في مجال علوم الحياة من أولويات كندا. وعلاوة على ذلك، لا يزال من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المطروحة على الرغم من مشاركة الدول في مناقشات مثمرة خلال الاجتماعات التي تعقد ما بين الدورات. ونسعى إلى إدخال تعديلات على هيكل الاجتماعات التي تعقد ما بين الدورات لتيسر إجراء حوار له القدرة على الوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق. كما نؤيد منح الأطراف في الاتفاقية سلطات صنع القرارات التكميلية في المؤتمرات حتى يتسنى اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب.

وأخيرا، فإن عدم تحقيق عالمية الاتفاقية لا يزال يشكل تحديا. وإننا إذ نرحب بانضمام أنغولا وكوت ديفوار مؤخرا إلى الاتفاقية، فإننا نشجع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. ويمكن لرئيس المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية أن يعول على دعم كندا في الشهر المقبل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لممثل هنغاريا ليعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.56.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للإدلاء ببيان قصير، أولها بصفتي الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. وسأتلو بيانا مشتركا صادرا عن وزراء

والولايات المتحدة هي التي استخدمت هذا السلاح ضد منطقتين من اليابان يسكنهما مديون أبرياء - هيروشيما وناغازاكي. والجميع في هذا المحفل يتحدث عن الأفعال الخطيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة، لذلك، كان من الغريب للغاية أن تدعم كوريا الجنوبية الولايات المتحدة من خلال تعزيز التهديد الذي تشكله. إن الولايات المتحدة هي التي تحدث كل أسلحتها النووية القائمة. ومؤخراً، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن خطة تحديث جديدة تقدر تكلفتها بنحو تريليون دولار. إنه رقم هائل. وهي لا تأبه بالسلم والأمن. وكوريا الجنوبية تتجاهل هذه المسألة، ولذلك، فإنني أوصي بشدة ألا يحاول مثل كوريا الجنوبية تضليل العالم أو خداعه بكثرة أكاذيبه.

ثانياً، تكلم ممثل كوريا الجنوبية عن التهديد الذي يمثله تطوير كوريا الشمالية للقذائف التسيارية. لقد اختلط عليه الأمر مرة أخرى: فالتهديد يأتي من الولايات المتحدة. وكوريا الجنوبية تحت المظلة النووية للولايات المتحدة لأكثر من ستة عقود - تلك المظلة التي تهدد بقاء الأمة الكورية ذاتها قاطبة، شمالاً وجنوباً، بل وحتى الولايات المتحدة نفسها. وقد شارك الأمريكيون بمهمة في تكديس كمية هائلة من أكثر من ١٠٠٠ سلاح نووي في كوريا الجنوبية، مما يحول ذلك البلد إلى مركز نووي متقدم للهجوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومؤخراً جداً، وكما أبلغت اللجنة آنفاً، في الأسبوع الماضي بأكمله، من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أحرزت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات بحرية مشتركة أخرى في شرق شبه الجزيرة الكورية وجنوبها. وإذا ألقينا نظرة على أنواع الأسلحة المستخدمة، سيفاجأ أعضاء اللجنة باكتشاف أنها كانت تضم حاملة الطائرات رونالد ريغان التي تعمل بالطاقة النووية، ترافقها مجموعة كبيرة من السفن الاستراتيجية والغواصات النووية الأخرى والفرقاطات

في المؤتمر الاستعراضي الثامن، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. وتود هنغاريا أن تظل هي الراعي الوحيد لمشروع القرار. وهدفنا، كما هو الحال في كل سنة، هو اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة ممارسة لحقي في الرد.

لقد أثار ممثل كوريا الجنوبية، هذا الصباح، المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، مستشهداً بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ثم أثار ممثل اليابان، بعد ظهر اليوم، المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، مستشهداً بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً جميع تلك الادعاءات وتعتبرها هراء سخيفاً، وتشويهاً سخيفاً للحقيقة يتعارض مع حقيقة ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية. وسوف أتناولها واحدا تلو الآخر.

ما هو السخف؟ وما هو الهراء؟ وما الذي يخالف الحقيقة؟ تتعلق النقطة الأولى لدي بمسألة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن ما قالته كوريا الجنوبية حقاً هراء. فقد قال ممثلها إنه لا بد من نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وإنه يجب نزع الأسلحة النووية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تتمكن من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأعتقد أنه يستبق النتائج. وأود أن أذكره بالحقائق التاريخية ذات الصلة بذلك. إن الولايات المتحدة هي من أوجدت الأسلحة النووية الخطيرة والمدمرة للغاية والتي تمثل تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي وبقاء البشرية.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها، فقد قيل إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعكف على تطوير برنامجها النووي بينما يعاني شعبنا في المناطق المتأثرة بالكوارث في البلد. وهذا غير صحيح. تلك أكاذيب، الغرض منها التضليل. فقد ناشدت حكومتنا وحزبنا جميع السكان والجيش لتعبئة كل مواردهم على الصعيد الوطني. وسياسة بلدنا قائمة على الود والاحترام لشعبه. ومن أجله وضعت هذه السياسة. وجهود إعادة التأهيل توشك على الانتهاء، وقد أعيد بناء المساكن في شمال البلاد قبل بداية فصل الشتاء. وسيجد أبناء شعبنا سكناً.

وعودة إلى كوريا الجنوبية، إلى حيث يعاني الناس. وهناك العديد من الأمثلة. كوريا الجنوبية لديها أعلى معدلات الانتحار في العالم. هي الأولى في هذا الجانب. وقد شهدنا أيضاً غرق السفينة سيوول في عام ٢٠١٤، وهي سفينة ركاب كبيرة كان على متنها مئات من تلاميذ المدارس. ولم تفعل حكومة كوريا الجنوبية شيئاً لإنقاذها، في حين أن القبطان وفريق الإنقاذ

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): لا بد لي من إبلاغ ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه قد بلغ نهاية الوقت المحدد للإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حقي في الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل مصر في وقت سابق اليوم.

أود القول إن الجهود التي تبذلها بعض الأطراف لاستبعاد آراء الآخرين في سياق وضع طرائق لعقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستبعاد الحاجة إلى ترتيبات من أجل أن تتوصل دول المنطقة إلى عقد المؤتمر بحرية، هي علامات سلبية للغاية، مما يدفع المرء إلى التشكيك في التزام البعض بعقد مؤتمر شامل حقاً.

والطرادات والسفن الحربية الأكثر تطوراً، وكلها مسلحة بصواريخ توماهوك وغيرها من وسائل الهجوم. وكانت مجهزة لمهاجمة أرضنا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في أي وقت. وكان من أهدافها مبنى مكتب القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومرافقنا النووية وقواعد الصواريخ. لقد أصبح شبه الجزيرة الكورية أخطر مكان في العالم. ولا يستطيع أحد أن يتوقع متى تنشب حرب كورية أخرى. وما من أحد يمكن أن يتنبأ أو يضمن ألا تقع في شبه الجزيرة الكورية كارثة أخرى مثل هيروشيما أو نغازاكي.

ومرة أخرى، ولعلم اللجنة، قبل أيام قليلة، أدلى مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية، هو مساعد وزير الخارجية دانييل راسل، بتصريح قال فيه إنه سيتعامل مع القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن كان الهجوم النووي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بات وشيكاً، وفي هذه الحالة ستكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انتهت. وهذا عمل عدواني متطرف آخر يبين استعداد الولايات المتحدة لوضع إعلانها العدواني موضع التنفيذ.

ومرة أخرى، فإننا نعرف جيداً ما يعنيه ذلك. إن إدارة الولايات المتحدة قد دفعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تصبح نووية وأن تغدو دولة حائزة للأسلحة النووية، مما يدل على فشل سياستها تجاه بلدي. ولذلك، فهي تمضي في طريق مسدود وفي مأزق داخل البلد وخارجه على السواء. تلك هي المحاولة الأخيرة للولايات المتحدة التي يغيب عن بالها الواقع في شبه الجزيرة الكورية اليوم. فالقوة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر الدفاع عن القيادة العليا لبلدنا مهمتها الأولى والأساسية. ولذلك، فإننا سنبدل قنصاري جاهدنا دفاعاً عن قيادتنا، وقواتنا سوف تستهدف البيت الأبيض.

لما كانت أزمة ملفقة. ونعرف أيضا مدى محاولاتهم إعاقة الطريق نحو إبرام الصفقة، بالتعاون مع النظام الإسرائيلي، دون جدوى. ويشكل ما يقوم به مسؤولو دولة الإمارات العربية المتحدة ويقولونه في الواقع، تعبيرا عن إحباطهم من نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة. وهم يحاولون زيادة الضغط على إيران لتبديد الانفراج الذي أحدثته الاتفاق.

وحيث أن معي الكلمة، أود أيضا أن أمارس حق الرد فيما يتعلق بملاحظات ممثل فرنسا بشأن برنامج إيران للقذائف التسيارية وقدراتها التقليدية. ونتفق في أن القذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال الرؤوس الحربية النووية تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وينطبق هذا المعيار تماما على القذائف التسيارية المسلحة تسليحا نوويا التي تمتلكها فرنسا، وبالتالي فهي تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا تثير فرنسا مخاوف لا أساس لها من الصحة بشأن القدرة التقليدية المشروعة لإيران، من أجل التغطية على الخطر الذي تشكله الترسانة النووية الفرنسية على المجتمع الدولي. وندعو فرنسا إلى الامتنثال لالتزاماتها القانونية المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما يتعلق بزرع السلاح النووي. ونشعر بقلق عميق إزاء تخصيص الحكومة الفرنسية بلايين اليورو لتحديث ترسانتها النووية، في تحد واضح لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. تلك هي المحاولات التي تزعزع الاستقرار وتعوق عملية نزع السلاح النووي.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): حاولت بعض الدول بعد ظهر اليوم الاصطياد في الماء العكر، من خلال الإشارة إلى التقرير غير النهائي لآلية التحقيق المشتركة (انظر S/2016/738) ونود التساؤل هنا هل كلفت هذه الوفود نفسها العناء لقراءة وتدقيق وتحليل التقرير غير النهائي، أم أنها اطلعت فقط على صفحة الاستنتاجات، واكتفت بذلك.

ولن يؤدي إلى تحقيق النتائج التي نصبو إليها سوى مؤتمر يضم الأطراف الفاعلة الرئيسة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان علينا مرة أخرى للأسف، الجلوس هنا والإصغاء إلى انتقادات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوهمية. ولا أعرف إذا كان علينا قول المزيد في هذا الشأن. فقد تعرض نظام البلد للإدانة في مجموعة واسعة من المحافل. وهو خاضع لجزاءات مجلس الأمن التي فرضت، لعلم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفق القانون الدولي. والنظام معزول تماما على الصعيد الدولي. وهو يعلم ذلك، وينتقد الجميع حوله. ولا يزال يشكل التهديد الرئيسي للسلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولن تعترف الولايات المتحدة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية. ونصيحتي لهذا البلد هي وقف خطبه، وتصديق دعايته المستهجنة. وينبغي له وضع حد لسلوكه الخطير، والشروع في اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماته الدولية. وإذا لم أكن واضحا بما فيه الكفاية، أود أن أوضح الآن أن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حليفتيها جمهورية كوريا واليابان هو التزام ثابت لا يتزعزع.

السيد روباتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): كرر ممثل الإمارات العربية المتحدة في بيانه خلال جلسة اللجنة الأولى هذا الصباح (انظر A/C.1/71/PV.12)، عددا من الملاحظات التي لا أساس لها بشأن إيران، وكالمعتاد، من دون بذل أي جهد لإثبات أو تقديم أي دليل يدعمها. إن الإمارات مخطئة تماما في تصور أن التكرار يجعل الادعاء ذا مصداقية. بل على العكس من ذلك، فإنه يجعل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة مملّة ومنفرة. إننا نعلم عدم رضا دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض شركائها في منطقة الخليج الفارسي، عن الاتفاق النووي الذي وضع حدا

الإرهابية المسلحة بهذه الأسلحة ولا نسمي في هذه المرة أسماء تلك الدول التي تتبع الأسلحة وهي على علم كامل بمقصدها ومستخدامها من الإرهابيين.

لقد كان نداء ممثلي الاتحاد الأوروبي لعالمية معاهدة الأسلحة الكيميائية ضعيفا وخجولا، حيث لم يستطع مثلوه القيام بتوجيه الدعوة إلى إسرائيل ولو بالاسم، للانضمام والجميع يعلم هنا أن بعض دولهم منخرطة في تعزيز قدرات إسرائيل النووية والكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن بعض دول الاتحاد الأوروبي منخرطة في تزويد الجماعات الإرهابية المسلحة المدرجة في قوائم مجلس الأمن، بالمواد الكيميائية لكي يتم استخدامها في سورية ضد المدنيين والعسكريين.

السيد تشول كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنجليزية): طلبت الكلمة لممارسة حقنا في الرد على البيان السابق الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كرر وفد بلده الحجة نفسها مرات عديدة، وهو ما يؤكد مرة أخرى أنها ليست سوى مجرد حجة عبثية. وهو أمر سخيف لأنه يستند إلى قضيتين متناقضتين.

أولا، لا أحد يهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد رأينا ذلك في مناسبات عديدة، كما هو الحال هنا اليوم. إن التدريبات التي أشار إليها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما نعلم جميعا، دفاعية وروتينية وشفافة، وأبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن القيام بها.

ثانيا، أود أن أذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمبدأ أساسي من مبادئ سيادة القانون، وهو مبدأ غير قانوني، وهو ما يعني أنه لا يمكن لأي عمل غير مشروع أن يسفر عن حق. ولا يمكن لأي ذريعة أن تبرر موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأعمالها التي تحظرها العديد من القوانين الدولية.

لقد أكدنا سابقا، وكلامي هذا موجه إلى أولئك الذين لا يريدون الاستماع إلا إلى أهوائهم ونظراتهم الضيقة، أنه يوجد لدى بلدي ملاحظات كثيرة على الثغرات الهيكلية الواردة في تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، غير النهائي وقدّمنا تلك الملاحظات إلى مجلس الأمن لإصدارها كوثيقة رسمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم تقديم التقرير أي دليل مادي واحد على استخدام المواد الكيميائية في الحادثتين اللتين أشار فيهما إلى بلدي.

ومرة أخرى أدعو ممثلي النظام الفرنسي إلى قراءة الكتاب المعنون "الطرق إلى دمشق" للكاتبين جورج ملبرونو وكريستيان شينو، اللذين أكدا فيه انخراط وزير خارجية النظام الفرنسي السابق لوران فابيوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في أغسطس/ آب ٢٠١٣، إن النظام الفرنسي منخرط في تزويد الجماعات الإرهابية في سورية بجميع أنواع الأسلحة والذخائر، بما في ذلك المواد الكيميائية. نحن اليوم في سورية ضحية للإرهاب الأوروبي، إن أوروبا تصدر لنا إرهابا أوروبيا بحتا، إرهابيون ولدوا في باريس ولندن وروما وبروكسل ومن معظم العواصم الأوروبية الأخرى. بدلا من تصدير التكنولوجيا إلينا، يصدرون لنا الإرهابيين، الذين ينتقلون من أوروبا إلى تركيا ثم إلى سورية والعراق، ومن ثم إلى أوروبا بكامل الحرية، بغطاء ودعم من استخبارات أوروبية وتركية وخليجية.

لقد أكد أحد التقارير الصادرة في ألمانيا أن أكثر من مائة ألف إرهابي أجنبي قتلهم الجيش العربي السوري وحلفاؤه من أصل ما يزيد عن ٣٠٠ ألف إرهابي أجنبي جاؤوا وتم تهريبهم من قبل العديد من دول العالم إلى سورية منذ عام ٢٠١١. ويتم شراء السلاح ونقله من أوروبا الوسطى إلى دول الجوار السوري، ومن ثم تهريبه إلى سورية، وتزويد الجماعات

الدقيقة لمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى تنعكس بوضوح في مشروع القرارين التقليديين في هذا السياق (A/C.1/71/L.1 و A/C.1/71/L.2)، اللذين يجري تقديمهما بالفعل هذا العام. ونعتقد بأنه لا ينبغي اعتبار فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، عقبة عندما يحتاج المجتمع الدولي إلى إيجاد سبيل للمضي قدما. وفي الأساس، تقترح ورقة العمل العربية، التي أقرتها واعتمدتها حركة بلدان عدم الانحياز في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، الخطوات العملية التالية.

أولا، دعت الأمين العام إلى عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن على أساس نفس مفهوم مؤتمر عام ٢٠١٢، بغية الشروع في عملية إقليمية شاملة لإبرام معاهدة ملزمة قانونا من أجل إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مع التطبيق الكامل لمبدأ توافق الآراء بين جميع دول المنطقة.

ثانيا، ينبغي أن يجتمع المؤتمر بعد ذلك سنويا بشكله العام، وكذلك في أفرقة عمله التقنية، إلى أن يتم افتتاح معاهدة إقليمية للمنطقة، على غرار آليات عديدة ماثلة في جميع أنحاء العالم، مثل أمريكا اللاتينية، وسط وجنوب شرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ وأفريقيا.

ثالثا، ينبغي للأمين العام، كخطوة عملية، أن يبلغ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ولجانه التحضيرية بالتقدم المحرز وحالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم أيضا كل ما يلزم من دعم لتنفيذ تلك الولاية وأن تقدم تقارير عن إجراءاتها في هذا الصدد إلى المؤتمر الاستعراضي القادم ولجانه التحضيرية، ولا سيما مقدمي قرار عام ١٩٩٥، وهي نفسها

وفيما يتعلق بالفيضانات المذكورة، أود فقط أن أخلص تسلسل الأحداث. أولا، حدثت فيضانات، وبعد بضعة أيام، وكان شيئا لم يحدث، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الخامسة. وبعد ذلك، طلبت من المجتمع الدولي تقديم المساعدة. ومن الواضح أن الآثار المترتبة عن ذلك خطيرة للغاية.

وأخيرا، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي عن برامجها النووية والقذائف التسيارية إلى الأبد.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس بإيجاز حق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهو يحاول، في الأساس، ببساطة تبرير برامج بلده النووية والصواريخ باليستية بإلقاء المسؤولية عنها على الدول الأخرى. ونود أن نذكر المجتمع الدولي مرة أخرى بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انتهكت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونصت تلك القرارات على ضرورة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أنشطتها النووية، وتلك المتعلقة بالصواريخ. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن أي استفزازات أخرى وأن تمثل امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للمحادثات السادسة الأطراف.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

مما يبعث على السخرية أن هذا الرأي يأتي من نفس الدولة التي قررت من جانب واحد وبصورة غير مشروعة وبدون أي عذر، أن تؤول إلى أجل غير مسمى المؤتمر المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. إن رؤيتنا الجماعية

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل اليابان، فإن لليابان طموحات نووية تفوق طموحات أي بلد آخر. إذ أنها كدست ما يفوق ٤٠ طنا من البلوتونيوم واليورانيوم القابلين للاستخدام في صنع الأسلحة. ويعادل هذا ما يلزم لصنع ٦٠٠٠ سلاح نووي. وقد طورت اليابان بالفعل تكنولوجيا الأسلحة النووية. وبما أن في وسعها صنع أسلحة نووية في غضون أسبوع واحد، يمكن لليابان أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن اليابان لم تعتذر يوما عن جرائم الحرب اللاإنسانية التي ارتكبتها خلال الحرب العالمية الثانية، وبخاصة المعاملة اللاإنسانية التي تعرضت لها ٢٠٠ ٠٠٠ من الكوريات اللاتي أُجبرن على الاسترقاق الجنسي للترفيه عن جنود الجيش الإمبراطوري الياباني.

أما الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية، كما سبق وذكرت، فإن هذا البلد قد صار مخفرا أماميا نوويا منذ أكثر من ستة عقود. وقد اختار لأراضيه هذا الوضع من أجل مهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وها هم الآن يتحدثون عن غيرهم. إن كوريا الجنوبية ليس لديها أسس قانونية أو أخلاقية تتيح لها إثارة مسألة شبه الجزيرة الكورية.

السيد ريكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل سورية، الذي شكك في مصداقية فرنسا. إنني أرفض رسميا ادعاءات الممثل السوري الجاحمة، التي لا أساس لها والتي لن تنطلي على أحد. إن فرنسا لا تغذي الإرهاب. بل هي من ضحايا الإرهاب.

وفيما يتعلق بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية، أكرر أن آلية التحقيق المشتركة، التي تعمل بموجب ولاية من الأمم المتحدة، قد بينت بوضوح مسؤولية السلطات السورية في حالتين على الأقل. وعليه، يمكنني أنؤكد ما قلته في بياني.

تلك التي قدمتها الحكومات الودية للمعاهدة وقت تمديدتها إلى أجل غير مسمى.

رابعاً، ينبغي للأمين العام أن يعمل على تأمين الأموال اللازمة، بما في ذلك من خلال صندوق تبرعات يمكن إنشاؤه لدعم التنفيذ.

وأخيراً، لا يزال المجتمع الدولي ينتظر استجابة بناءة لهذه المسألة من جانب أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، حاولت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان نشر شائعات كاذبة مليئة بالكذب حول الحقائق في شبه الجزيرة الكورية. وتكلم ممثل الولايات المتحدة عن الخطر الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولكن الحقيقة عكس ذلك. فالولايات المتحدة وراء أكبر المشاكل التي يشهدها العالم.

وينطبق ذلك أيضاً على شبه الجزيرة الكورية. إذ غزت الولايات المتحدة العراق بذريعة ما يسمى جهود مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، مستخدمة معلومات مغلوطة. وسيغزو هذا البلد نفسه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالذريعة ذاتها. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صارت الآن دولة حائزة للأسلحة النووية. وقد كانت الولايات المتحدة هي سبب حدوث هذا التغيير ودافعا ومحركا له. وبما أنني سبق وأوضحت جميع الحقائق التي تدعم ذلك، فلن أكرر ذكرها. ومع ذلك، ثمة أمر واحد أود أن أوضحه، وهو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة حائزة للأسلحة النووية، سواء اعترفت الولايات المتحدة بهذا الوضع أو وافقت عليه أم لم تفعل.

أخرى لا تشكل أي تهديد للنظام. بل إنني أرى أن أكبر تهديد للنظام هو النظام ذاته.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لا نريد الدخول في لعبة عقيمة لإلقاء الكرة في ملعب أحدا الآخر مع زميلي، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، أود أن أرد بإيجاز على المسألة المتعلقة بالأسلحة النووية، من بين جملة مسائل أخرى - وهي مسألة البلوتونيوم - التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في الواقع، إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتش بدقة منذ أمد بعيد على الأنشطة اليابانية المتصلة بالمواد النووية وقد خلّصت مرارا إلى أن جميع المواد النووية في اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم، تُستخدم في أنشطة سلمية تتماشى مع الضمانات الصارمة للوكالة. وعلاوة على ذلك، فإننا ما فتئنا ننشر طوعا معلومات بشأن إدارة البلوتونيوم، على نحو أكثر تفصيلا مما تقتضيه المبادئ التوجيهية الدولية.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): إن ممثل فرنسا مهما حاول التنصل من مسؤولية النظام الذي يمثله في استخدام السلاح الكيميائي في سورية وتزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة والاستخبارات والعتاد، فإن هذا لن ينفعه. في عام ٢٠١٢، قال مسؤولون كبار فرنسيون إن الجهاديين في سورية يقومون بعمل جيد، وأنهم سيتعاملون معهم كإرهابيين عندما يعودون إلى فرنسا. لقد حذرت سورية منذ بداية الأزمة من أن الإرهاب سیرتدّ على داعميه ومموليه، وللأسف، هذا ما حدث في بعض الدول الأوروبية.

السيد روباتجاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤكد ممثل فرنسا أن حكومة بلده تمثل لالتزاماتها الدولية. غير أن فرنسا لا تمثل لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بترع السلاح النووي، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبما أنني قد أخذت الكلمة، أود أن أستخدم بإيجاز حقي في الرد على الممثل الإيراني، الذي شكك أيضا في مصداقية فرنسا. وأود ببساطة أن أؤكد أن فرنسا تتصرف وفقا لالتزاماتها وتعهداتها الدولية. وعلاوة على ذلك، أود أيضا أن أوضح، بنبرة أقل جدية، حقيقة أنه منذ عام ٢٠٠١ لم تعد فرنسا تنفق بلايين الفرنكات، بل بلايين اليورو.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن طلب الكلمة مرة ثانية، ولكنني أود الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل مصر، وبالطبع ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، فيما يتعلق بمسألة عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، اسمحوا لي أن أعيد ما لم نبرح نكرهه منذ فترة، وأنا واثق من أن الممثل المصري يعي تماما مقصد حديثي. إن السعي إلى استبعاد آراء بلد من بلدان المنطقة لن يفضي إلى عقد مؤتمر يمكن أن يعالج مسائل تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. إذ تشكك هذه المساعي في صدق بعض الذين يعلنون الرغبة في إنجاح المؤتمر.

سأتوخى الإيجاز في ما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ينبغي لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيادته أن يطرحوا على أنفسهم بعض الأسئلة البسيطة جدا. لماذا أُدِنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دوليا بسبب أنشطتها النووية؟ لماذا تخضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجزاءات دولية، وعلى وجه التحديد جزاءات مجلس الأمن؟ ويتعين عليهم التساؤل عن سبب انعزال البلد دوليا. فإن اختاروا الصدق مع أنفسهم، سيدركون - وأعني هنا قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - أنهم هم من يمثل التهديد. إذ يهددون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ويتعين عليهم الكف عن صب غضبهم على بلدان

وهذا التقييم والاستنتاج لا تنفرد بهما إيران وحدها؛ إنه تقييم واستنتاج المجتمع الدولي ككل. فإذا تمكنوا من فتح آذانهم واستمعوا إلى المناقشة في اللجنة الأولى، فإنهم سيدركون أن هذا الرأي تتشاطره أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي، باستثناء فرنسا وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن تتمتع بمظلة نووية.

ونقطة الأخيرة هي أن الأفعال أكثر إنباء من الأقوال. فترع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه عن طريق الكلمات والمطالبات أو بمجرد تأكيد الالتزامات. يجب أن تمثل فرنسا عمليا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي لها أن توقف إنفاق البلايين من اليورو لتحديث أسلحتها النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.